مبـادرة
الإصلاح
العـربي

الفضاء المدني المتوسع والهش في سوريا:
الفرص والمخاطر في المرحلة الانتقالية بعد الأسد

حايد حايد

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

https://www.arab-reform.net/ar/

عن الكاتب

الدكتور حايد حايد هو كاتب سوري وزميل أول غير مقيم في مبادرة الإصلاح العربي. كما يعمل كباحث استشاري في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في "تشاتام هاوس". في السابق، شغل الدكتور حيد منصب مدير برنامج يركز على سوريا والعراق في مكتب مؤسسة "هاينريش بول" في الشرق الأوسط في بيروت. كما عمل كمساعد أول في قسم الحماية في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دمشق. يحمل الدكتور حيد شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع، ودبلوماً دراسياً في الإرشاد، إلى جانب درجتي ماجستير: الأولى في التنمية الاجتماعية والثانية في حل النزاعات. كما أنه حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الحرب. تشمل اهتماماته البحثية متعددة التخصصات مجالات الحوكمة، وبناء السلام، والاقتصاد السياسي، والانتقال السياسي، والمساءلة.

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.

© 2025 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: لقطة من طائرة مسيرة تظهر معرض دمشق الدولي، النسخة الأولى التي أقيمت بعد سقوط بشار الأسد - سوريا، أيلول/سبتمبر 2025.

© محمد باش / شاترستوك

كانون الأول/ديسمبر 2025

المحتويات

ملخص تنفيذي 5

مقدمة 7

1- الفضاء المدني إبان نظام الأسد 8

حرية تكوين الجمعيات 8

حرية التجمع السلمي 9

حرية التعبير 9

الحق في الوصول إلى المعلومات 10

الحق في المشاركة في الشؤون العامة 10

المشاركة المدنية في المناطق خارج قبضة النظام 11

2- التحول في الفضاء المدني في المرحلة الانتقالية 11

حرية تكوين الجمعيات 12

حرية التجمع السلمي 13

حرية التعبير 14

الحق في الوصول إلى المعلومات 14

الحق في المشاركة في الشؤون العامة 15

3- فهم الاختلافات في الفضاء المدني السوري 16

طبيعة النشاط 16

جغرافيا متباينة للفضاء المدني 17

زيادة القيود بمرور الوقت 18

مستوى المخاطر المقبولة 20

هوية الأشخاص 21

الخلاصة والتوصيات 22

ملخص تنفيذي

أسفر سقوط نظام الأسد عن توسع ملحوظ في الفضاء المدني في سوريا. أصبح تسجيل الجمعيات أسهل، وعادت التجمعات العامة، وزادت الحرية في انتقاد المسؤولين. عادت المناقشات إلى الحياة اليومية، وغدا بإمكان الناس انتقاد السلطة من دون الخوف المقيّد للسلوك العام. على الرغم من عدم اكتمال الأساس القانوني لهذه التغييرات، فإنها تمثّل تحولًا واضحًا عن عقود من الرقابة الصارمة، وتمكّن نشاطًا مدنيًا على نطاق لم نشهده منذ سنوات عديدة.

بيد أن التقدم هش ويفتقر إلى التجانس. لا يزال الوصول إلى المعلومات محدودًا، وتتفاوت المشاركة في الشؤون العامة تفاوتًا بيّنًا، ولا تزال الحياة الحزبية معطلة. يعتمد الكثير من الانفتاح الجديد على الإرادة السياسية أكثر من الحقوق القابلة للتنفيذ. لا تزال القوانين القديمة سارية، وتحتفظ السلطات المحلية بسلطة تقديرية واسعة. الفضاء المدني أوسع في الممارسة العملية، لكنه يفتقر إلى الضمانات الهيكلية اللازمة لضمان استمرار هذه المكاسب.

كما أن البيئة المدنية في سوريا لا تتطور بالتساوي في جميع المجالات. تجري الأعمال الإنسانية عادةً من دون تدخل يذكر لأنها تلبي احتياجات ملحة وتساعد في الحفاظ على الاستقرار. أما المبادرات السياسية فتواجه رقابة أشد بكثير. أما الجهود المتعلقة بالإصلاح والمشاركة والمساءلة أو القضايا الدستورية فتواجه غالبًا عوائق أكبر ومتطلبات أشد ومحاولات لإعادة صياغة مضامينها. في بعض الحالات، يُوقَف منح الموافقات كليًا، لينغلق باب النقاش قبل أن يبدأ.

وللجغرافيا دور في صياغة الفرص المدنية. فالمناطق الآمَنة، مثل دمشق، تسمح بمشاركة أكثر انفتاحًا. أما المناطق التي تسودها المخاوف وعدم الاستقرار والتوترات الطائفية، ومن بينها الساحل، فتظل خاملة النشاط. تختلف السلطات المحلية في طريقة تنظيمها للأنشطة المدنية: فبعضها يفرض رقابة صارمة، وبعضها يتيح مساحة أكبر لكن بشكل انتقائي. يزيد تفاوت حركة النشطاء بين المناطق من هذه التباينات، ما يجعل الجغرافيا عاملًا حاسمًا في توسع الفضاء المدني أو تقلصه.

كما أن درجة الانفتاح تغيرت بمرور الوقت. رأى كُثُرٌ في الأشهر الأولى بعد تغيير السلطة فترة انفتاح غير عادية، مع جو متساهل سمح للنشاط المدني بالازدهار. وما إن أعادت السلطات فرض سيطرتها حتى شُددت الرقابة وأصبح الحصول على الموافقات أصعب، لا سيما للمبادرات غير المتناسبة مع الأولويات الرسمية أو الأدوار المتوخاة للفاعلين المدنيين. ضيَّق تزايد الاستقطاب والترهيب غير الرسمي الحيز المدني بدرجة أكبر، فأفرزا رقابة ذاتية وخوفًا. وبحلول منتصف عام 2025، دفع عدم الثقة المتزايدة والرقابة الأشد العديد من الأنشطة إلى المساحات الخاصة أو السرية.

تؤثر الشخصيات أيضًا في الفضاء المدني. مع عدم وضوح القواعد وتداخل الصلاحيات، تتوقف النتائج في الغالب على المسؤولين الأفراد. يطبق البعض اللوائح القديمة بصرامة، ما يُبطئ أو يعرقل الأنشطة، في حين يسمح آخرون بمواصلة الفعاليات على نحو غير رسمي. وفي العادة، يواجه المنظمون من أصحاب العلاقات الجيدة أو المنتمون إلى تيارات سياسية معينة عقبات أقل، في حين تواجه المجموعات الأقل شهرة تأخيرات وإلغاءات ورقابة أشد. في سياق هذا النظام الكيفي، يجب على الفاعلين المدنيين الاختيار بين اختبار الحدود أو تجنبها. والنتيجة بيئة متقلبة ومتفاوتة تجعل المجموعات الأكثر انتقادًا أو الحقوقية معرضة بشكل خاص لقيود أكبر.

كما أن مستوى المخاطر المقبولة يؤثر في كيفية تعامل الفاعلين المدنيين مع المرحلة الانتقالية.

فمن هم على استعداد لاختبار الحدود يرون في الغموض القانوني فرصة لتوسيع المجال، مستغلين اللحظة لدفع الحدود. تعتمد المجموعات الأكثر حذرًا على الإجراءات الرسمية، وتفرط في الالتزام حين تكون القواعد حمّالة أوجه، وتبتعد عن أي شيء قد يضعها تحت المجهر. تعكس هذه الخيارات في الغالب الاختلافات في شبكة العلاقات والموارد والحماية المتوفرة. والنتيجة مشهد خليط قوامه الحذر والجرأة، يعتمد في ظله التقدم على الرغبة الشخصية في المخاطرة بقدر ما يعتمد على القواعد الرسمية.

تتطلب حماية الفضاء المدني وتوسيعه تنسيقًا بين السلطات والجهات الفاعلة المدنية والشركاء الدوليين. يجب على السلطات وقف تطبيق القوانين القمعية، وتعزيز الحماية الدستورية، وتحديث التشريعات الناظمة للحياة المدنية، ومواءمة الإجراءات على الصعيد الوطني. يجب على الجهات الفاعلة المدنية بناء تحالفات، والعمل مع المسؤولين الإصلاحيين، وقيادة الإصلاح القانوني، وتعميق التثقيف المدني، وتوثيق الصعوبات. يجب على الشركاء الدوليين إعطاء الأولوية للحريات المدنية من خلال دبلوماسيتهم، ودعم الإصلاح المؤسسي، وتقديم تمويل مرن طويل الأجل، وتضمين الفضاء المدني في مراقبة العملية الانتقالية. وتعزيز هذه الأسس ضروري لتحويل الانفتاح الهش إلى حقوق دائمة ومنع العودة إلى المشاركة الخاضعة للرقابة.

لا تجوز المشروطية في التعامل مع الفضاء المدني. فهو يتطلب أسسًا قانونية قوية ودعمًا مؤسسيًا متسقًا. بخلاف ذلك، تظل المشاركة العامة عرضة لتقلبات المزاج السياسي والتقدير الشخصي. تواجه سوريا الآن خيارًا مفصليًا بين النكوص إلى المشاركة الخاضعة للرقابة أو اعتماد بيئة مدنية منفتحة تدعم الأصوات المتنوعة والتجديد الديمقراطي. وعلى اختيارها بين هذه أو تلك تتوقف مصداقية المرحلة الانتقالية ومآل استقرار البلاد على المدى الطويل. لكن إضاعة هذه الفرصة يعني إغلاق الفضاء الذي يحتاج إليه السوريون ليعيدوا بناء مستقبلهم وفق شروطهم الخاصة.

مقدمة

شكلت الإطاحة بنظام البعث في كانون الأول/ديسمبر 2024 لحظة محورية في المسار السياسي والمدني لسوريا، مُنهيةً أكثر من خمسة عقود من الحكم الاستبدادي. في ظل حكم الأسد، كان الفضاء المدني شديد التقييد. الحال أن القانون كان يعترف بالحق في تكوين الجمعيات والتعبير والتجمع، لكنّ الممارسة العملية شيء آخر. كانت الأجهزة الأمنية والبيروقراطية تقرر مَن يمكنه العمل ومتى وبأي الشروط.[1] كانت الحياة العامة خاضعة لرقابة صارمة وتسير من خلال قنوات يقرها النظام، وفي الوقت نفسه واجه النشاط المستقل عرقلة وترهيبًا أو قمعًا صريحًا.[2]

منذ انهيار النظام، شهدت سوريا انفتاحًا مدنيًا واضحًا وواسع النطاق. في المدن الخاضعة في السابق لسيطرة النظام - ولا سيما دمشق - بدأ المواطنون في استعادة الساحات العامة وتنظيم المظاهرات وعقد المنتديات المجتمعية وتشكيل جمعيات جديدة. وبحسب الأنباء المتداولة، أصبح تسجيل منظمات المجتمع المدني أسهل؛ وعادت الانتقادات العلنية للمسؤولين إلى الظهور؛ وبدأ قادة المرحلة الانتقالية في الترويج لمبادئ من قبيل الشفافية والمشاركة - وهي مفاهيم غابت إلى حد كبير في عهد الأسد.[3] ولأول مرة منذ عقود، بات الفضاء العام مكانًا للنقاش المدني والعمل الجماعي، بدلًا من أن يكون أداةً للسيطرة الحكومية.

لكنّ هذا الانفتاح لم يتحقق بالتساوي ولا يزال هشًا. على الرغم من تشديد الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025 على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والمشاركة، فإن هذه الضمانات تضعفها المادة 23 التي تسمح بفرض قيود واسعة النطاق لأسباب غامضة مثل النظام العام أو الأخلاق أو الأمن القومي.[4] لا تزال الأطر القانونية القمعية وأنماط السيطرة الموروثة والسلطة الإدارية المجزأة قائمة، ما يترك المجتمع المدني خاضعًا لمجموعة متنوعة من القوانين القديمة والقواعد المرتجلة.[5] خلق غياب قوانين جديدة قائمة على الحقوق لكل من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية فضاءً مدنيًا وسياسيًا هشًا وممزقًا، ما يثير مخاوف بشأن احتمال ظهور أطر قانونية قمعية في المستقبل.

تنطوي هذه المرونة على مخاطر وفرص على حد سواء. فقد حصل بعض الفاعلين المدنيين، ولا سيما أصحاب التاريخ الطويل في العمل في المناطق الواقعة في السابق تحت سيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا، على قدر أكبر من الوصول والتعاون من السلطات المحلية. وفي الوقت نفسه، لا يزال آخرون عرضة لقيود تعسفية وإجراءات غير شفافة وعمليات موافقة مطولة وتغييرات مفاجئة في السياسات. ونتيجة لذلك، يتباين الفضاء المدني عبر المناطق والقطاعات وأنواع الأنشطة.

تؤثر عوامل متعددة في هذه التباينات، بما فيها التباين في طبيعة العمل والبيئة الأمنية المحلية والعمليات الإدارية وتحمل المخاطر بين الفاعلين المدنيين ومواقف المسؤولين المحليين. من النادر أن تعمل هذه العوامل بمعزل أحدها عن الآخر. بل تتفاعل بطرائق معقدة، لتخلق مشهدًا مدنيًا ديناميًا ومتنازعًا عليه وفي الغالب متناقضًا. وحالة عدم اليقين الناجمة عن هذه البيئة المتقلبة تؤثر أكثر في المجموعات المدنية الأضعف – لا سيما تلك التي تختلف مواقفها السياسية أو المتعلقة بحقوق الإنسان عن مواقف السلطات الانتقالية –، ما يزيد من مخاوفها بشأن غياب الحماية القانونية.[6]

يستكشف هذا التقرير كيف يتشكّل الفضاء المدني في المرحلة الانتقالية في سوريا. ويبحث في الفرص الناشئة عبر الركائز الأساسية للحياة المدنية: حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير والوصول إلى المعلومات والمشاركة في الشؤون العامة. يسبر التقرير الشبكة المعقدة من العوامل

1 Human Rights Watch, 'No Room to Breathe: State Repression of Human Rights Activism in Syria', 16 October 2007, https://shorturl.at/e7rkB.

2 Omar Hallaj and Hassan Masri, 'Redefining Civic Boundaries: Exploring New Regulations and Challenges for NGO Registration in Post-Assad Syria', 8 April 2025, https://www.lugarit.com/publications/publication-redefining-ngo-roles-in-post-assad-syria.

3 Organization for the Prohibition of Chemical Weapons, 'Statement of the Minister of Foreign Affairs of the Syrian Arab Republic H.E. Asaad Hassan al-Shibani at the 108th Session of the Executive Council (EC-1086 ,'(4/ March 2025, https://www.opcw.org/sites/default/files/documents/202503//ec10804%28e%29.pdf.

4 Human Rights Watch, 'Syria: Constitutional Declaration Risks Endangering Rights', 25 March 2025, https://www.hrw.org/news/202525/03//syria-constitutional-declaration-risks-endangering-rights.

5 Omar et al, ‹Redefining Civic Boundaries›.

6 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، شباط/فبراير 2025.

الفاعلة في صياغة هذا المشهد المدني المتنوع. فمن خلال تتبع هذه الديناميات، يعمل التقرير على محاولة تحديد حدود الممكن والمقبول والمحظور. وأخيرًا، يحدد التقرير متطلبات تحويل هذه الفرص إلى ضمانات دائمة قائمة على الحقوق.

يستند التحليل إلى 50 مقابلة شبه منظمة أجراها المؤلف شخصيًا في أنحاء سوريا بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2025. شملت المقابلات جهات فاعلة في المجتمع المدني السوري ونشطاء ومحللين ومسؤولين حكوميين. كُفِل للمشاركين في المقابلات سرية الهوية لتمكينهم من التحدث بحرية وتخفيف المخاطر التي قد تترتب على مشاركة تجاربهم.

يجادل هذا التقرير في جوهره بأن المشهد المدني في سوريا يتسم بالتقدم والهشاشة في آن واحد. فالجهات الفاعلة المدنية أكثر نشاطًا وظهورًا من أي وقت مضى في الذاكرة الحديثة، لكن قدرتها على العمل لا تزال متفاوتة ومشروطة وسهلة التعطيل. ما لم يصاحب ذلك إصلاح قانوني وإعادة هيكلة مؤسسية وضمانات دستورية قابلة للتنفيذ، فإنّ المكاسب منذ انهيار النظام مهددة بالضياع.

الرهانات حاسمة. وإذ تعيد السلطات الانتقالية في سوريا صياغة قواعد الحياة العامة، ستحدد القرارات المتخذة اليوم طابع النظام المدني والسياسي المستقبلي للبلاد. وإذا ما أريد للمرحلة الانتقالية في سوريا المصداقية والشمول والاستدامة، لا يجب أن يكون فتح الفضاء المدني مؤقتًا أو استثناءً مقبولًا، بل يجب حمايته ومأسسته وتحصينه ضد النقض أو التراجع.

1- الفضاء المدني إبان نظام الأسد

لم يكن الفضاء المدني المغلق في سوريا في عهد الأسد ضحية عرضية للحرب؛ بل كان نظامًا للحكم. فقد دمجت الدولة القانون وحالة الطوارئ والممارسات الأمنية والمحسوبية لتحويل الحقوق إلى أذونات مشروطة. على الورق، أشار الدستور والقوانين إلى حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير والمشاركة. لكن في الممارسة العملية، حددت أجهزة الأمن والوزارات المتحكمة متى وكيف ومَن يمكنه ممارسة تلك الحقوق.[7] كان الأثر بنيويًا: اقتصرت الحياة المدنية على قنوات أداتية مُسيَّرة من الدولة، في حين أن أي محاولة للتنظيم أو التعبئة أو الرقابة المستقلة قُوبلت إما بالردع أو العقاب الرادع.

حرية تكوين الجمعيات

شكّل الحق في تكوين الجمعيات حجر الزاوية في منظومة السيطرة الأسدية. لم يكن القانون 93 لعام 1958 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والمعدل بالمرسوم 224 لعام 1969، مصممًا لتمكين المجتمع المدني بل لتأديبه. فقد قنّن التسجيل التقديري، والوصاية الإدارية الواسعة، وسلطة الدولة في دمج المنظمات أو تعليقها أو حلها حسب رغبتها.[8] عنى هذا في الممارسة العملية أن السلطة تقرر مَن يُسمح له بالوجود، وما الأنشطة المسموح بها، ومع مَن يجوز للمنظمات التواصل معه، سواء في الداخل أو في الخارج.[9]

كانت العلاقات الخارجية حساسة على نحو خاص. تطلبت الانتسابات أو الشراكات أو التمويل من خارج سوريا إخطارًا مسبقًا وموافقة صريحة، ما أوجد فلتر ولاء داخلي. لم يكن بمقدور أي جمعية «الانضمام أو المشاركة أو الاندماج» مع أي هيئة خارجية من دون إخطار السلطة المختصة، وكان من الوارد رفض طلبات التسجيل لأسباب غير محددة مثل «تهديد النظام العام» أو «التعارض مع المصالح الوطنية».[10] لم يكن هذا إطارًا تمكينيًا، بل شكلًا من أشكال الشراكة القائمة على القيادة والسيطرة.

في الواقع المعاش، أوجد هذا الإطار مجتمعًا مدنيًا من طبقتين. كانت الجمعيات الخيرية والمجموعات الدينية والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية «الاجتماعية» المعتمدة رسميًا مقبولة ما دامت تتجنب السياسة وتتماشى مع أولويات الدولة، وغالبًا ما كانت أذرعًا مساعدة لسياسة النظام الاجتماعية. في المقابل، وجدت المنظمات غير الحكومية المستقلة القائمة على الحقوق أنه من المستحيل عليها تقريبًا التسجيل القانوني. عملت العديد منها بصفة غير رسمية تحت خطر السجن في أي وقت، واضطرت أخرى إلى الخروج إلى المنفى.[11] في السنوات اللاحقة، تعزز نظام الرقابة هذا من خلال النفوذ المتزايد لأسماء الأسد ومنظمة التنمية السورية، الأداة المركزية لتوجيه أنشطة المجتمع المدني المقبولة عند النظام وتهميش المبادرات المستقلة.[12]

لم يكن هذا إطارًا لتمكين المواطنين، بل بنية للسيطرة – لم يُسمح في ظلها بالجمعيات والجمعيات الخيرية وحتى الإغاثية إلا إذا كانت تخدم أولويات النظام، وكان خطر الخنق

7 Freedom House, 'Freedom in the World 2024: Syria Country Report', February 2024, https://freedomhouse.org/country/syria/freedom-world/2024.

8 Omar et al, ‹Redefining Civic Boundaries›.

9 Muhammad Al-Sukari, 'Syrian Organizations and Associations: Building a National Strategy from the Legacy of Tyranny', 28 February 2025, https://shorturl.at/GgCBP

10 International Center for Not-for-Profit Law, 'Associations and Private Insinuations Law and Amendments', March 1992, https://www.icnl.org/wp-content/uploads/Syria_931958--En.pdf.

11 Author interview with NGO representative, Damascus, February 2025.

12 Haid Haid, 'Principled Aid in Syria: A Framework for International Agencies', July 2019, https://www.chathamhouse.org/201907//principled-aid-syria.

البيروقراطي أو الحرمان الصريح خطرًا داهمًا.[13]

حرية التجمع السلمي

كان الحق في التجمع السلمي في سوريا، في أحسن الأحوال، حبرًا على ورق. على الرغم من الاعتراف الرسمي به في الدستور، فقد كان مقيدًا بشدة في الممارسة العملية. كانت التجمعات العامة تتطلب موافقة مسبقة، وكانت ترفض بشكل روتيني، وغالبًا ما قُوبِلَت المظاهرات غير المصرح بها بالفضّ العنيف. لم تنظر الدولة إلى التجمع على أنه حق يجب حمايته، بل تهديد يجب احتواؤه.[14]

ترسخ هذا النهج في نيسان/أبريل 2011 مع انتشار الاحتجاجات الجماهيرية، حين أصدرت الحكومة المرسوم التشريعي 2011/54 بشأن «تنظيم حق التظاهر السلمي». ولئن أوحى ظاهر العنوان بالإصلاح، فقد جاء مضمونه ليرسخ الوضع الراهن: ظل الحصول على إذن مسبق إلزاميًا، واحتفظت السلطات بسلطة تقديرية واسعة لحظر الاحتجاجات أو فضها.

رفضت منظمات حقوق الإنسان والفقهاء القانونيون المرسوم التشريعي بحجة أنه تغير شكلي – أي محاولة لتشتيت الانتباه الدولي مع الحفاظ على قدرة الدولة على قمع المعارضة.[15] في الممارسة العملية، استمر التعامل مع الاحتجاج السلمي على أنه تهديد أمني، وليس حقًا مدنيًا.

أظهرت الانتفاضة السورية هذا التناقض بوضوح شديد. فمنذ ربيع 2011، أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين، ونفذت اعتقالات جماعية، وفرضت حصارًا حرم مجتمعات بأكملها من الخدمات الأساسية. وثقت منظمات حقوق الإنسان في الأشهر الأولى من الحركة السلمية جرائم ضد الإنسانية بوتيرة شبه أسبوعية.[16]

لم يكن لإلغاء قانون الطوارئ الساري منذ عقود في أبريل/نيسان 2011 أثر في كبح جماح الأجهزة الأمنية. فقد سدّت مسدَّه قوانين أخرى– وثقافة راسخة من الإفلات من العقاب. أشاع المرسوم التشريعي 54، إلى جانب أحكام «النظام العام» الغامضة والسلطة غير المقيدة لأجهزة الاستخبارات، تأثيرًا مخيفًا واسع النطاق تجاوز الشوارع. بل إن يد المنع بذرائع أمنية طالت الفعاليات الثقافية والاجتماعات المجتمعية وورش العمل التعليمية، مع ليجد المنظمون أنفسهم عرضة للوضع تحت المراقبة أو الاعتقال والتشهير – أو ربما ما هو أدهى وأمر.[17]

حرية التعبير

قُمِعَت حرية التعبير في سوريا بطريقة منهجية من خلال شبكة كثيفة من القوانين المتداخلة وجهاز أمني يعامل المعارضة على أنها تخريب وإفساد. انعدمت الصحافة المستقلة تقريبًا، وكان انتقاد النظام كفيل بإيصال المرء إلى الاعتقال والوضع تحت المراقبة والمضايقة أو النفي القسري.[18]

بدا قانون الإعلام لعام 2011 (المرسوم 108)، والصادر في خضم المطالبات المبكرة بالإصلاح، وكأنه يوحي بتحول نحو مزيد من التعددية. لكنه في الواقع عزز قبضة النظام على الصحافة. فقد أقر المرسوم احتكار التراخيص، وفرض قيودًا واسعة على المحتوى، وجرّم انتقاد المؤسسات العامة. وعُدَّ على نطاق واسع شكلًا من أشكال التحرير المنظم أبقى على حق النقض الذي يتمتع به النظام على حدود الخطاب العام.[19]

مع تزايد لجوء السوريين إلى المنصات الرقمية للتعبير عن معارضتهم، ردّت الدولة بتوسيع بنيتها التحتية القانونية والرقابية. اعتمد القانون 2022/20 بشأن الجرائم الإلكترونية، الصادر بعد أكثر من عقد من الصراع، على تهم غامضة مثل «نشر الأخبار الكاذبة» و»المساس بالوحدة الوطنية»، ما منح المدعين العامين والأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة لاستهداف الخطاب على الإنترنت. كما فرض القانون على مزودي خدمات الاتصالات الاحتفاظ ببيانات المستخدمين ومنح المحققين صلاحيات واسعة لمراقبة الاتصالات واستخراج الأدلة الرقمية.[20] زادت هذه الإجراءات من ضبابية الحدود القانونية والمخاطر على الصحفيين والنشطاء والمستخدمين العاديين على حد سواء.

أسفر التأثير التراكمي لهذه الأطر القمعية عن تذيل سوريا تصنيفات حرية الصحافة العالمية. في عام 2024، صنّفتها منظمة مراسلون بلا حدود في المرتبة 179 من أصل 180 دولة – وفي هذا تأكيدٌ أن حرية التعبير لم يقتصر فيها الأمر على القمع، بل تعدّاه إلى التجريم الفعلي.[21] رزح التعبير، بجميع أشكاله، تحت رقابة وخوف شديدين.

13 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، شباط/فبراير 2025.

14 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، نيسان/أبريل 2025.

15 Nael Georges, 'The Syrian Regime's Legal "Reforms" (I): The Ruse of the Right to Protest', The Legal Agenda, 16 December 2013, https://urli.info/1jsNT.

16 Human Rights Watch, 'We've Never Seen Such Horror: Crimes Against Humanity by Syrian Security Forces', 1 June 2011, https://urli.info/1eEK9.

17 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي، دمشق، شباط/فبراير 2025.

18 Human Rights Watch, 'A Wasted Decade: Human Rights in Syria during Bashar al-Asad's First Ten Years in Power ', 16 July 2010, https://urli.info/1jsNX.

19 Naomi Hunt, 'New Syria media law entrenches state control', International Press Institute, 1 September 2011, https://ipi.media/new-syria-media-law-entrenches-state-control/.

20 Syrians For Truth and Justice, 'Syria: Cybercrime Law is an Additional Tool for Suppressing Freedom of Expression', 14 Jume 2022, https://urli.info/1jsO0.

21 منظمة مراسلون بلا حدود، «سوريا»، كانون الثاني/يناير 2025، https://rsf.org/en/country/syria.

الحق في الوصول إلى المعلومات

غاب الحق في الوصول إلى المعلومات – أي قدرة الجمهور على الحصول على البيانات التي تحتفظ بها الدولة – عن الإطار القانوني والمؤسسي في سوريا. على عكس العديد من البلدان، لم تسن سوريا قانونًا مخصصًا لحرية المعلومات. لم توجد هيئة رقابية مستقلة، ولا التزام قانوني بالإفصاح، ولا حق واضح للجمهور في طلب البيانات المحفوظة لدى الحكومة أو الحصول عليها.[22] وهذا الغياب انتهاك واضح للمعايير الدولية. تنص الملاحظة العامة رقم 34 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صراحة على أن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تشمل الحق في الوصول إلى المعلومات المحفوظة لدى السلطات العامة – وهو معيار صادقت عليه سوريا ولكنها لم تطبقه يومًا.[23]

أما في الممارسة العملية، فقد ظل الوصول إلى المعلومات رهين العلاقات غير الرسمية والولاء الشخصي وتقدير البيروقراطية. فكان منطق المحسوبية، وليس الحقوق يحدد ما يمكن الاطلاع عليه. كانت الوزارات والمؤسسات الحكومية تعمل في ظل ثقافة من الغموض، وكان من النادر نشر أو مناقشة حتى أبسط البيانات – المتعلقة بالميزانيات العامة أو الإنفاق الاجتماعي أو البنية التحتية. كان هذا الغموض هيكليًا وليس عرضيًا. فقد حصّن النظام من المساءلة، ومكّن الفساد، وقلّص إلى حدٍ كبير من قدرة المواطنين على مراقبة السياسات العامة أو الطعن فيها.[24]

امتد تأثير ذلك إلى ما وراء الحوكمة ليشمل المجال الإنساني. واجهت وكالات الإغاثة وهيئات الأمم المتحدة في أغلب الأحيان قيودًا على جمع البيانات والتنقل والإبلاغ. وكثيرًا ما تأخرت طلبات الحصول على المعلومات أو رُفِضَت أو حُوِّلَت إلى الأجهزة الأمنية.[25] في الواقع، تسبب رفض الدولة مأسسة الشفافية بفراغ خطير في المساءلة، قوض جهود الرقابة والمشاركة العامة.

الحق في المشاركة في الشؤون العامة

أُفرِغَت المشاركة في الشؤون العامة من مضمونها بطريقة منهجية. وعلى الرغم من الشمول الظاهري للإطار القانوني والمؤسسي، فقد خضعت الحياة السياسية لرقابة صارمة وهندسة دقيقة للحفاظ على هيمنة النظام.

22 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي، دمشق، شباط/فبراير 2025.

23 United Nations, 'International Covenant on Civil and Political Rights', July 2011, https://docs.un.org/en/ccpr/c/gc/34.

24 Haid Haid, Zaki Mahshi and Lina Khatib, 'Assessing Control and Power Dynamics in Syria', Chatham House, 13 November 2020, https://www.chathamhouse.org/202011//assessing-control-and-power-dynamics-syria.

25 Haid, (Principled Aid in Syria).

دأبت الانتخابات على الحدوث في مواقيتها، بيد أنّها لم تَعْدُ كونها طقوسًا محكمة الإخراج غايتها شرعنة الوضع الراهن بدلًا من طرح خيارات سياسية حقيقية. احتكر حزب البعث الحاكم وحلفاؤه في الجبهة الوطنية التقدمية المشهد السياسي، في حين حُظِرت أحزاب المعارضة أو استُميل أعضاؤها أو قُمِعوا. خضع المرشحون المستقلون لفحص أمني صارم، وإذا شاب أحدهم مظنة في الولاء طالته يد الإقصاء الممنهج أو التنكيل أو التضييق.[26]

لم يقتصر هذا النموذج المركزي على الانتخابات الوطنية، بل طال مفاصل الإدارة المحلية. فكان الحزب أو الأجهزة الأمنية يعين المسؤولين في أغلب الحالات، فاستحالت المجالس البلدية أذرعًا للنظام أكثر من كونها مؤسسات تمثيلية. أما مَن حاول من المواطنين المشاركة في صنع السياسات أو مناصرة قضية ما فقد قوبل بالارتياب والعرقلة أو التجريم الصريح.[27]

لقد قام النظام على التحكم بالمشاركة العامة واحتوائها، بدلًا من تمكينها. ولم تُقبَل المشاركة إلا إذا جاءت متوافقة مع مصالح النظام، أو اتُخِذَت مجرد واجهة لاستعراض شرعيته. وكانت النتيجة فضاء مدني فيه الحقوق السياسية شكلية وليست فعلية. لم يُقدّم للمواطن سوى صيغة مسرحية من المشاركة، مع حرمانه من أي تأثير حقيقي في الشؤون العامة.

وبالمجمل، عززت القيود المفروضة على هذه الركائز الخمس – تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير والمعلومات والمشاركة – بعضها البعض لإغلاق الفضاء المدني. منعت أحكام الجمعيات التنظيم المستقل؛ ومنعت ضوابط التجمع التحشيد؛ وقمعت قوانين التعبير الإقناع والنقد؛ وحالت السرية دون التدقيق؛ وأغلقت المشاركة الموجهة الساحة السياسية. كان القطاع الأمني البنية الفوقية التي جعلت كل ذلك يعمل. تمتعت أجهزة المخابرات بحصانة قانونية وعملية تمتد جذورها في قوانين عصمت الضباط من الملاحقة القضائية إلا بمذكرة رسمية من الأجهزة الأمنية نفسها.[28]

لقد أسفرت الحرب عن مزيد من عسكرة المجتمع وتشديد سيطرة الدولة، لكن ظهرت في الوقت نفسه جيوب معزولة من النشاط المدني – معظمها من خلال مبادرات محلية للغاية وغير رسمية جرت في أماكن خاصة. سارت هذه الجهود تحت تهديد مستمر بالاعتقال، ولم تُقبَل إلا إذا تماشت مع مصالح النظام أو نأت عن السياسة كليًا.[29]

26 Haid Haid, 'The illusion of legitimacy: unveiling Syria's sham elections', Chatham House, 16 July 2025, https://www.chathamhouse.org/202407//illusion-legitimacy-unveiling-syrias-sham-elections.

27 Haid et al, 'Assessing Control and Power'.

28 Human Rights Watch, 'Syria: Rein in Security Services, 21 April 2011, https://www.hrw.org/news/201121/04//syria-rein-security-services?.

29 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، كانون الثاني/يناير 2025.

المشاركة المدنية في المناطق خارج قبضة النظام

على عكس البيئة التقييدية في عهد الأسد، شهدت السنوات الأولى من الثورة السورية ظهور مساحات مدنية نابضة بالحياة في المناطق خارج سيطرة النظام. خلّفَ انهيار مؤسسات الدولة فراغًا سارعت الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية إلى ملئه. وقد أرست لجان التنسيق المحلية التي أنشئت في بداية الانتفاضة، الأساس للعمل المدني اللامركزي. وتطورت جهودها إلى مجالس محلية وشبكات تطوعية ووسائل إعلام مستقلة ومنظمات مجتمع مدني ناشئة. وعلى الرغم من تنوع أشكالها – بين الهياكل المجتمعية التقليدية والنماذج الديمقراطية الأفقية –، فقد أظهرت هذه المبادرات مجتمعة إمكانية قيام شكل بديل من الحكم يضرب جذوره في الفاعلية المحلية ومشاركة المواطنين.[30]

خلال هذه الفترة المبكرة، ازدهرت الحريات المدنية بطرائق لم تكن متصورة من قبل. ومع غياب رقابة الدولة، توسعت حرية تكوين الجمعيات بسرعة. شكّل النشطاء منظمات في مجموعة من القطاعات، بدايةً من الإغاثة الإنسانية والتعليم وصولًا إلى الدفاع عن الحقوق والحكم المحلي. أصبح التجمع السلمي من روتينيات الحياة المدنية، وجرت الاحتجاجات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية علنًا، لتكون بمثابة تعبير عن المقاومة ومنصات لبناء المجتمع. برز الصحفيون المواطنون ووسائل الإعلام الشعبية، ووثقوا التطورات على الأرض، وكشفوا الانتهاكات، وخلقوا مساحة للنقاش السياسي. مارست منظمات المجتمع المدني الحوكمة التشاركية لدعم المجالس المحلية وأنشأت قنوات للتشاور مع المجتمعات المحلية لتعكس الأولويات المحلية. شكلت هذه التطورات مجتمعة خروجًا عميقًا عن النموذج السياسي المركزي والهرمي في سوريا، أعطى المواطن دورًا مهمًا في رسم الحياة العامة.[31]

لكن تراجعت العديد من هذه المكاسب المبكرة تدريجيًا مع توطيد الجماعات المسلحة والسلطات الفعلية لسيطرتها على مختلف المناطق. واجهت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ضغوطًا متزايدة للامتثال للأجندات السياسية أو العسكرية السائدة، وواجهت المنظمات المستقلة قيودًا متزايدة. تقلصت مساحة التجمع السلمي وحرية التعبير، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المتشددة. كما تراجع الوصول إلى المعلومات والمشاركة في الشؤون العامة، بسبب تكثيف العسكرة واستمرار حالة انعدام الأمن وغياب الحماية القانونية للمشاركة المدنية. على أي حال، لقد تباينت مستويات التسامح والقمع بين المناطق بحسب هوية الفصيل الحاكم وديناميات السلطة المحلية ومدى مقاومة المجتمع.[32]

بالتوازي مع ذلك، طورت الجالية السورية في الشتات بنيتها التحتية المدنية الخاصة بها. أنشأ النشطاء والمهنيون والتكنوقراطيون في المنافي منظمات غير حكومية إنسانية ومنظمات حقوقية ومنصات إعلامية وشبكات مناصرة في الخارج. حافظت هذه المجموعات، بالرغم من بعدها الجغرافي عن سوريا، على علاقات قوية مع الجهات الفاعلة المحلية وأدت دورًا حيويًا في توثيق الانتهاكات وتقديم المساعدات وتسهيل الوصول إلى المعلومات ودعم المبادرات المدنية على الأرض.[33]

لا يزال إرث التجارب المدنية، سواء داخل سوريا أو في الشتات، يترك أثرًا عميقًا في المشهد الانتقالي في البلاد. ولدت هذه المبادرات من رحم الضرورة في وقت الصراع والمقاومة، وحافظت على الحياة المدنية وسط العنف والقمع والتفكك. واليوم، لا يقتصر دورها على الحفاظ على المشاركة فحسب، بل تنشط في صياغة الجهود الرامية إلى الدفاع عن الفضاء المدني وتوسيعه، والدفاع عن الحقوق، ومحاولة توجيه الانتقال الهش وغير المؤكد في سوريا.[34]

2- التحول في الفضاء المدني في المرحلة الانتقالية

أحدث سقوط نظام الأسد تغييرات ملحوظة في الفضاء المدني، وهي تغييرات واضحة في الممارسة اليومية وفي الخطاب السياسي للسلطات الانتقالية. يتزايد عدد الجمعيات المسجلة، وتقل العقبات البيروقراطية. عادت التجمعات السلمية إلى الظهور في الساحات العامة، وفي كثير من الحالات، لاقت الدعم بدلًا من القمع. أصبح النقد العلني للقرارات السياسية ينتشر الآن بحرية أكبر. يتحدث المسؤولون الآن عن الشفافية والمشاركة بطريقة أكثر انفتاحًا من أي وقت مضى في العقود الأخيرة.[35] تمثّل هذه التغيرات خروجًا كبيرًا عن البيئة المدنية التقييدية التي طبعت عهد الأسد.

لكن لم تتوزع هذه الانفتاحات بالتساوي على جميع جوانب الحياة المدنية. ففي حين زادت حرية التعبير بدرجة كبيرة، تأخر التقدم في ضمان الوصول إلى المعلومات. وبالمثل، لا تزال المشاركة في الشؤون العامة محدودة، ويعوقها غياب

30 Joseph Daher, 'Syrian Civil Society in Conflict and Post-Conflict Setting', AUB, 5 December 2018, https://scholarworks.aub.edu.lb/server/api/core/bitstreams/bb0f1776-a56c-48a8-a9e7-28a815f7bbaa/content.

31 Rana Khalaf, Oula Ramadan and Friederike Stolleis, 'Activism in Difficult Times Civil Society Groups in Syria', Friedrich Ebert Stiftung, 19 August 2014, https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/11162.pdf.

32 Joseph, 'Syrian Civil Society'.

33 Nora Ragab and Amer Katbeh, 'Syrian Diaspora Groups in Europe', Arab Reform Initiative, 5 December 2018, https://urli.info/1jsOd.

34 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، كانون الثاني/يناير 2025.

35 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي، دمشق، نيسان/أبريل 2025.

قنوات مشاركة حقيقية ووجود حواجز قانونية أمام تشكيل الأحزاب السياسية. علاوة على ذلك، لا تزال هذه المكاسب مهددة. وعلى الرغم من التزام الإعلان الدستوري بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (المادة 12) وضمانه حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والمشاركة، فإنّ هذه الالتزامات تضعفها بشكل كبير المادة 23. تجيز هذه المادة فرض قيود واسعة النطاق باسم «الأمن القومي» أو «النظام العام» أو «الأخلاق العامة»، من دون معايير واضحة للضرورة أو التناسب، ومن دون رقابة من سلطة قضائية مستقلة. وفي هذا السياق، تعتمد الحريات المدنية على الإرادة السياسية أكثر من اعتمادها على الحقوق القابلة للتنفيذ.[36]

ويتعقد الوضع مع استمرار الأطر القانونية القديمة. وفي ظل غياب سلطة تشريعية فاعلة، تظل القوانين القديمة – الناظمة لعمل الجمعيات ووسائل الإعلام والجرائم الإلكترونية – سارية المفعول. وغالبًا ما يشوب تطبيقها عدم الاتساق وتقديرات المسؤولين المحليين، ما يخلق بيئة قانونية غير متجانسة. والنتيجة فضاء مدني هجين: توجد فرص جديدة للمشاركة، إلا أنها غير مستقرة – واعدة، ولكنها بعيدة عن أن تكون مضمونة. إذا تُرك هذا النظام على حاله، فإنه يخاطر بأن يترسخ في شكل أعقد من أشكال السيطرة على المجتمع المدني. ولكن إذا وجِّه بعناية، فمن الممكن أن يشكّل الأساس لحريات مدنية دائمة وقابلة للتنفيذ.

يستكشف هذا الفصل كيفية تأثير هذه الديناميات في الأبعاد الأساسية للحياة المدنية – تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة في الشؤون العامة. ويسلط الضوء على أي المجالات أحرزت تقدم، وأيُّها لا يزال يعاني من نقاط ضعف، وما المطلوب لتحويل الانفتاحات إلى حقوق دائمة.

حرية تكوين الجمعيات

أعاد الانتقال في سوريا تشكيل المشهد الخاص بالجمعيات بشكل كبير. الحال أن السلطات الانتقالية طلبت من جميع الجمعيات القائمة إعادة التسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – في خطوة أثارت حفيظة العديد من المنظمات السورية – لكنّ العملية أصبحت أسهل بكثير مقارنةً بما كانت عليه في ظل النظام السابق.[37] على عكس الوضع في ظل نظام الأسد، أصبح التسجيل الآن أسرع وأكثر مرونة، وينجز غالباً في غضون أسابيع بدلًا من شهور أو سنوات. لقد سهّل استبعاد الأجهزة الأمنية من العملية التسجيل والعمليات اليومية للمنظمات المدنية.[38] تشير البيانات من المصادر المفتوحة إلى أن قرابة 2500 منظمة قد سجلت نفسها بحلول حزيران/يونيو 2025.[39] والجدير بالذكر أن هذا يشمل منظمات حقوق الإنسان، في تطور كان من المستحيل تقريبًا في ظل النظام السابق.

كما أتاح استحداث وزارة الشؤون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للموافقات المشروطة للمنظمات البدء في العمل بالتوازي مع إنهائها الإجراءات الورقية. بيد أن هذا الوضع المؤقت محدود بستة أشهر؛ إذا لم تُقدَّم المستندات المطلوبة خلال تلك الفترة، فلن يُسمح للمنظمة بمواصلة عملها. مكّنت هذه الإجراءات العملية من عودة المبادرات المحلية، وعودة المنظمات القائمة في الشتات، وتأسيس منظمات غير حكومية جديدة.[40] وبالمثل، توسع نطاق الأنشطة: يمكن للجمعيات الآن التسجيل في قطاعات ومحافظات متعددة، بما يتجاوز الحدود الضيقة للنظام القديم.[41] والجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل على مأسسة الإصلاح من خلال المشاورات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول قانون جديد للمنظمات غير الحكومية. هذه الحوارات وإنْ كانت لا تزال في مرحلة مبكرة، فهي تشير إلى استعداد للتحرك نحو بيئة أكثر تمكينًا.[42]

على الرغم من التقدم المحرز مؤخرًا، لا تزال توجد مخاوف كبيرة. فالقوانين القديمة – ولا سيما القانون رقم 93 لعام 1958 – سارية المفعول رسميًا.[43] ففي حين أوقِفَ العمل بالعديد من تلك القوانين من الناحية العملية في بداية المرحلة الانتقالية، تم إعادة تطبيق بعضها تدريجيًا، ما أقلق المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا.[44] أحدث مثال على ذلك التعميم الصادر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2025 عن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وفيه تطالب الوزارةُ المنظمات غير الحكومية بالحصول على موافقة مسبقة قبل تلقي أي تمويل أجنبي أو الانضمام إلى هيئات دولية.[45] دفع هذا التعميم، المستند إلى القانون رقم 93 لعام 1958، 31 منظمة غير حكومية عاملة في سوريا إلى توقيع بيان مشترك

36 Fadel Abdulghany, 'The Syrian Constitutional Declaration between Requirements for Stability and Principles of Good Governance', Rowaq Arabi, 16 September 2025, https://urli.info/1jsOf.

37 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، دمشق، نيسان/أبريل 2025.

38 Omar et al, ‹Redefining Civic Boundaries›.

39 Omer Alaa Eldin, 'Civil society strengthens its presence in Syria', Enab Baladi, 24 June 2025, https://english.enabbaladi.net/archives/202506//civil-society-strengthens-its-presence-in-syria/.

40 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي، دمشق، نيسان/أبريل 2025.

41 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي، دمشق، شباط/فبراير 2025.

42 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

43 Syrian Lawyer Club, 'Law on Associations and Private Institutions and Its Amendments' July 1993, https://urli.info/1eEKG.

44 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، حلب، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

45 Syria TV, 'Social Affairs Warns Unregistered Associations', 2 October 2025, https://www.syria.tv/331309.

يعارض هذه الخطوة[46] والجدال بأن تطبيق القانون سيعيد خلق بيئة معادية للمجتمع المدني. وحذر البيان من أن هكذا إجراءات قد تقيّد الحريات المدنية وتغدو ذريعة لإسكات الأصوات الناقدة أو المعارضة.

كما خلق تطبيق هذه القوانين القديمة عقبات عملية أمام المجموعات الساعية إلى التسجيل. أفادت العديد منها بحدوث تأخيرات بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة والصعوبات في استيفاء متطلبات التسجيل، بما فيها الحصول على موافقات مجلس المدينة وفتح حسابات مصرفية. أثيرت مخاوف مماثلة بشأن شرط الحصول على موافقة رسمية قبل القيام بأي نشاط عام. وهذا لا يتسبب في تأخيرات فحسب، بل يمكن أن يلغي الفعالية في حالة رفض منح الموافقة. أشار بعض المشاركين في المقابلات إلى أن هذه الآلية تُستخدم أحيانًا لعرقلة المبادرات غير المتوافقة مع آراء السلطات الانتقالية – وهو مصدر قلق نبحثه بالتفصيل في القسم التالي.[47]

كما أعرب المشاركون في المقابلات عن إحباطهم من التراخيص المؤقتة التي تصدر لمنظمات المجتمع المدني عند التسجيل. يجب تجديد هذه التصاريح التي مدتها ستة أشهر عند انتهاء صلاحيتها، ما يجعل التخطيط طويل الأجل وتأمين التمويل لعدة سنوات أمرًا صعبًا.[48] لكن أشار المسؤولون إلى أن هذه التصاريح يتزايد تحويلها إلى تصاريح دائمة بمجرد استيفاء جميع الشروط.[49] أوجد التطبيق الانتقائي لهذه القوانين منطقة رمادية قانونية، جعلت المنظمات غير الحكومية عرضة للتفسير التعسفي والممارسات غير المتسقة عبر المناطق.

تتفاقم هذه التحديات بسبب تداخل الصلاحيات المؤسسية. يجب على منظمات المجتمع المدني الحصول على موافقة ليس من وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها، ولكن أيضًا من مجموعة من الهيئات الأخرى – مثل اللجنة العليا للإغاثة (HAC) ومديرية الشؤون السياسية والمحافظين والمديريات الإدارية. هذه الازدواجية لا تؤخر التنفيذ فحسب، بل تسفر في الغالب عن قرارات متضاربة. حين توافق هيئة ما على نشاط معين وترفضه هيئة أخرى، يسري عادةً قرار السلطة الأقوى في المنطقة المحلية.[50]

من حيث الصلاحيات، يشرف المحافظون على محافظاتهم، وتقتصر مديريات الشؤون السياسية على قطاعات محددة كالصحة والتعليم. تركز اللجنة العليا للإغاثة أساسًا على العمليات الإنسانية، وتتولى مديرية الشؤون السياسية مسؤولية الأنشطة السياسية والثقافية. والجدير بالذكر أن العديد من منظمات المجتمع المدني تفيد بأن هذه الإدارة تتدخل في الحياة المدنية بما لا يتناسب وحجمها، إذ تنسخ إلى المرحلة الانتقالية ممارسة الدراسات الأمنية السياسية الصارمة – وهو اتجاه نبحثه بمزيد من التفصيل في القسم التالي.[51] والنتيجة بيئة تنظيمية مجزأة، يتعين فيها على الجمعيات التعامل مع مجموعة متنوعة من القواعد والتطبيق الانتقائي والسلطة التقديرية البيروقراطية المتباينة بين منطقة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى.[52]

وأخيرًا، يخيّم الغموض على الإطار القانوني المستقبلي. فمن غير الواضح بعد ما إذا كانت التشريعات المرتقبة ستلغي القيود البالية وتكفل حريات مدنية حقيقية، أم أنها سترسخ شكلًا أكثر صقلًا من المجتمع المدني «الخاضع للرقابة».[53] لا تزال البيئة الحالية للتجمع وتكوين الجمعيات، على الرغم من هذه المخاطر، أكثر انفتاحًا من أي وقت مضى في تاريخ سوريا الحديث – وهذه فرصة يمكن أن ترسي، إذا عضدها الإصلاح، أساسًا للمشاركة الديمقراطية.

حرية التجمع السلمي

برز التجمع السلمي كأحد أوضح مؤشرات التغير في الفضاء المدني في سوريا. فتح سقوط نظام الأسد الباب أمام السوريين لاستعادة الحياة العامة عبر الاحتجاج والحوار والعمل المدني – وهي أشكال من التعبير كانت تخضع لرقابة صارمة لعقود. الشوارع المحكومة بعناصر المخابرات في الماضي أصبحت الآن تستخدم للمشاركة السياسية، من ساحة الأمويين في دمشق إلى ساحة الكرامة في السويداء.[54]

تمكن المواطنون من مختلف الانتماءات السياسية والدينية والأيديولوجية من التجمع للمطالبة بالعدالة ومناقشة السياسات والدعوة إلى الإصلاح. ما كان مستحيلًا في الماضي أصبح الآن جزءًا من الحياة المدنية اليومية. أصبحت المنتديات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية أشيع وأسهل نسبيًا في التنظيم.[55] يصف العديد من النشطاء الأشهر القليلة الأولى من المرحلة الانتقالية باللحظة النادرة من الانفتاح. تزداد في الفعاليات العامة الأصوات المنتقدة للنظام السابق والسلطات الانتقالية، وهو مستوى من المعارضة اقتصر في السابق على الأوساط الخاصة أو المنفى. لم تُقمَع هذه الأنشطة بالمجمل.[56]

46 سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، « ورقة موقف مشتركة حول كتاب وزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل»، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2025، https://stj-sy.org/ar/ورقة-موقف-مشتركة-حول-كتاب-وزيرة-الشؤون/.

47 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

48 Omar et al, ‹Redefining Civic Boundaries›.

49 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول حكومي، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

50 Omar et al, ‹Redefining Civic Boundaries›.

51 المرجع نفسه.

52 مقابلة أجراها المؤلف مع محلل، دمشق، تموز/يوليو 2025.

53 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، حلب، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

54 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، السويداء، نيسان/أبريل 2025.

55 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، حلب، نيسان/أبريل 2025.

56 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، شباط/فبراير 2025.

لكن لا يزال هذا التقدم هشًّا. فالأساس القانوني للتجمع منقوص. ولا يزال القانون رقم 93 لعام 1958 – قانون الجمعيات التقييدي – ساري المفعول، ولم يُسَن أي قانون جديد ليحل محله. ونتيجة لذلك، تعمل منظمات المجتمع المدني ومنظمو الاحتجاجات في ظل ظروف قانونية غامضة، غير متأكدين مما إذا كانت الحريات الحالية ستستمر.[57]

لا يزال تنظيم الفعاليات العامة يتطلب المرور بعملية معقدة لتحصيل الموافقة. فخطوة إخطار السلطات تتطلب في الغالب الحصول على إذن رسمي. لئن تبنت بعض السلطات موقفًا أكثر تساهلًا، فقد ظل عدم الاتساق يشوب تطبيق القانون. في إحدى المدن، قد تُنظَّم فعالية ما بحرية؛ وفي مدينة أخرى، قد تؤجل أو تعدل أو تُمنع من أساسها. يعكس هذا الأمر الطبيعة الانتقالية للدولة والسلطة التقديرية لدى المسؤولين المحليين.[58]

تُفرض القيود في الغالب بحجة «النظام العام» أو «الوحدة الوطنية»، لكن المعايير تختلف بشكل كبير.[59] مع غياب الإطار القانوني الواضح، يعتمد الحق في التجمع على السياق السياسي أكثر من اعتماده على الحماية القابلة للتنفيذ. لقد غدت التجمعات أكثر قبولًا، لكنها لا تزال غير رسمية وعرضة للانتكاس. لا تزال الحقوق في الاحتجاج أو تنظيم المسيرات أو عقد التجمعات الكبيرة تفتقر إلى ضمانات قانونية.[60]

وعلى الرغم من أن السلطات لا يبدو أنها قامت بفض أي احتجاجات بشكل مباشر خلال الفترة الانتقالية، فقد ظهرت مخاوف بشأن فشلها في حماية بعض المظاهرات – لا سيما غير المنحازة إليها سياسيًا. نبحث هذه المسألة بمزيد من التفصيل في القسم التالي.

حرية التعبير

كانت حرية التعبير من بين أوضح مجالات التغيير خلال المرحلة الانتقالية. تعهدت السلطات بدعم حرية الصحافة وشددت على حرية التعبير ككسر لعقود من الرقابة والقمع. تَكفل المادة 13 من الإعلان الدستوري هذا الحق صراحة. لكن تظل حرية التعبير مجالًا تجاوز فيه التغيير السلوكي الإصلاح الهيكلي.

منذ سقوط النظام، أصبح السوريون قادرين على التحدث بصراحة أكبر – بما في ذلك انتقاد السلطات الانتقالية – من دون رعب القمع الذي كان يخنق المعارضة في الماضي. أصبحت الأماكن العامة التي كانت تخضع لرقابة صارمة في السابق، ساحات للحوار بلا رقيب. يشعر المواطن بثقة أكبر في التعبير عن رأيه، وتقييم أفعال من هم في السلطة، والمطالبة بالإصلاحات. ينشر الكتّاب والصحفيون والنشطاء الآن أعمالًا تنتقد علنًا طريقة الحكم والفساد والممارسات الأمنية، ويختبرون باستمرار حدود هذا الفضاء الجديد للتعبير.[61]

تمثل هذه القدرة على التعبير والكتابة بحرية أحد أهم مكتسبات المرحلة الانتقالية، إذ تمنح السوريين صوتًا في تشكيل مستقبلهم السياسي وتعزز الدور المركزي لحرية التعبير في الحياة الديمقراطية. في الوقت نفسه، لا تزال الأحكام الجنائية ضد التعبير السلمي سارية، حتى لو لم تُطبَّق. ويثير استمرار وجودها مخاوف بشأن هشاشة هذه الحريات الجديدة. وما دام المرسوم 2011/108 والقانون 2022/20 ساريين، فإن الانفتاح يعتمد على تقدير من هم في السلطة أكثر من اعتماده على الضمانات القانونية.[62]

الحق في الوصول إلى المعلومات

لطالما قدمت السلطات الانتقالية الشفافية والوصول إلى المعلومات على أنهما عنصران أساسيان في النظام السياسي الجديد. ويكرس الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025 ذلك رسميًا، إذ ألزم الدولة بـ»الاستخدام الفعال والشفاف للموارد العامة «، وكفل الوصول إلى المعلومات كجزء من انتقال قائم على الحقوق.[63] لكن تظل هذه الالتزامات طموحة إلى حد كبير. فمن دون تنفيذ التشريعات أو الآليات المؤسسية، لا تترجم هذه المبادئ إلى حوكمة يومية.

وحتى الآن، لم يظهر أي إطار قانوني شامل أو منصة عامة لضمان الوصول المباشر إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة. لا يوجد ممثل إعلامي مستقل، ولا توجد إجراءات استئناف للطلبات المرفوضة، ولا توجد بوابة موحدة للبيانات المفتوحة يمكن للمواطن من خلالها مراجعة القرارات الإدارية أو القانونية أو المالية. لا تزال الشفافية غائبة عن قطاعات مثل الأمن والمالية العامة والقضاء، على الرغم من الخطاب المتعلق بالشفافية، إذ يعتمد الكشف عن المعلومات على تقدير المسؤولين الأفراد أكثر من اعتماده على حقوق قابلة للتنفيذ.[64] وهذا يعيد خلق ثقافة عدم الشفافية نفسها التي ميزت ممارسات الدولة في ظل النظام السابق.

وبدلًا من مصادر الإفصاح المؤسسية، اتكلت السلطات على صفحات فيسبوك وقنوات تيليغرام ومجموعات الدردشة على واتساب وتصريحات المتحدثين الرسميين والتفاعل الانتقائي مع المؤثرين الموالين لتوصيل المعلومات. هذه

57 Omar et al, ‹Redefining Civic Boundaries›.

58 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، حمص، شباط/فبراير 2025.

59 Abdul Salam Fayez, ‘Syria Cancels Participation in Paris Meetings in Protest Against the Hasakah Conference’ Anadolu English, 9 August 2025, http://v.aa.com.tr/3654748

60 مقابلة أجراها المؤلف مع محلل، دمشق، تموز/يوليو 2025.

61 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

62 Reporters Without Borders, ‘RSF calls on Syria’s new authorities to adopt seven priority measures in line with their promises to safeguard press freedom’, 7 January 2025, https://rsf.org/s/94877.

63 Constitution Net, ‘Constitutional Declaration of the Syrian Arab Republic’, 13 March 2025, https://urli.info/1jsOm.

64 المرجع نفسه.

القنوات غير منتظمة ومُنتقاة سياسيًا وتفاعلية. في بعض الحالات، ظهرت قرارات اقتصادية أو إدارية مهمة – بما في ذلك التعديلات على الدعم وإعادة هيكلة القطاع العام – لأول مرة من خلال تسريبات على وسائل التواصل الاجتماعي أو رسائل غير رسمية قبل أي إعلان رسمي. ونتيجة لذلك، لا تعلم المجتمعات المحلية في أغلب الأحيان بالتغييرات في السياسات إلا من خلال الشائعات ولقطات الشاشة والأقاويل بدلًا من الوثائق الرسمية.[65] في بيئة ما بعد النزاع حيث الثقة هشة بالفعل، تسمح بيئة المعلومات المجزأة هذه بتداول المعلومات الخاطئة بسرعة ويمكن استغلالها لإثارة التوترات أو التلاعب بمشاعر الجمهور.

يواجه الصحفيون والباحثون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني عقبات مماثلة. فطلبات الحصول على معلومات حول الميزانيات العامة والمشتريات والتعيينات والإجراءات القضائية تواجه في الغالب تأخيرات أو كشفًا جزئيًا أو رفضًا صريحًا. في ظل عدم وجود إجراءات واضحة تحدد ما يجب نشره سلفًا وكيف يمكن الطعن في حالات الرفض، يعتمد الوصول إلى المعلومات على القنوات غير الرسمية والشبكات الشخصية – وهي بالضبط الدينامية التي يدّعي القائمون على المرحلة الانتقالية العمل على تفكيكها.[66]

في سياق المرحلة الانتقالية في سوريا، لا يُعدّ الوصول إلى المعلومات مسألة فنية؛ بل أمر أساسي للمصداقية السياسية. ثقة الجمهور في المؤسسات هشة بالفعل بعد عقود من الحكم الاستبدادي والصراع. ومن دون شفافية متسقة في الميزانيات وعمليات صنع القرار والإصلاح، فإن الادعاءات بالقطيعة مع الماضي قد تبدو سطحية. فالاعتماد على الكشف الانتقائي لا يقوض الثقة فحسب، بل يعمق عدم المساواة في الوصول إلى المعلومات، ولا يفيد إلا المقربين من السلطة أو الملمين بالتكنولوجيا الرقمية، ويهمش المجتمعات الريفية والنازحين والأقليات.[67]

الحق في المشاركة في الشؤون العامة

شددت السلطات الانتقالية مرارًا وتكرارًا على الحق في المشاركة السياسية، وتعهدت بتمثيل شامل وانتخابات شفافة كعلامات على الانفصال عن الحكم الاستبدادي. يستند هذا الالتزام أيضًا إلى الإعلان الدستوري: تكفل المادة 14 المشاركة السياسية، وتؤكد أن للمواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة من خلال انتخابات حرة وفي التنظيم السياسي في نظام تعددي، بعد إصدار قانون جديد.[68] صيغت هذه الالتزامات كضمانات للاقتراع العام والتعددية وتمكين المواطنين.

لكن في الممارسة العملية، تأخر تنفيذ هذه الوعود. أسفر تعليق عمل جميع الأحزاب السياسية وحلها خلال المرحلة الانتقالية عن إزالة حتى التعددية المحدودة الموجودة في السابق. لم يُسن قانون جديد للأحزاب لتنظيم تشكيل الحركات السياسية، أو وضع قواعد للمنافسة، أو حماية الحق في التنظيم. أنتج هذا الفراغ القانوني جمودًا سياسيًا. لم يتبق للسوريين الذين سعوا للترشح للمناصب العامة أو تشكيل مجموعات سياسية أو التعبير عن سياسات بديلة سوى قنوات غير موثوقة وغير محمية للمشاركة.[69]

اقتصرت المشاركة إلى حد كبير بدلًا من ذلك على المشاورات التي تديرها السلطات الانتقالية واللجان المعينة من قِبَلها. غير أن هذه المشاورات غالبًا ما وصفت بالرمزية أكثر منها بالجوهرية. وقد أثيرت مخاوف متكررة بشأن المؤتمر الوطني وصياغة الإعلان الدستوري، لا سيما فيما يتعلق بكيفية إجراء المشاورات والأصوات التي أعطيت لها الأولوية. وعلى الرغم من تقديم هذه العملية في ثوب العملية الجامعة، فقد رآها كثيرون عملية هرمية وليست تداولية حقيقية.[70] وبالمثل، أثار تشكيل الهيئة التشريعية)البرلمان) انتقادات مماثلة، فقد وُصفت عملية الاختيار بالغموض والافتقار إلى الشفافية، مع استمرار المخاوف بشأن قرارات الاختيار والاستبعاد.[71]

على النقيض من ذلك، تبدو المشاركة داخل هياكل الإدارة المحلية أكثر فاعلية. بعد سقوط الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، سارعت المجتمعات المحلية إلى ملء الفراغ في الحكم، فأنشأت مجالس محلية ومجالس أهلية ولجان مدنية لتقديم الخدمات والتوسط في النزاعات والحفاظ على النظام. خلقت هذه المبادرات الشعبية فرصًا نادرة لمشاركة المواطنين في القرارات المتعلقة بالخدمات والأمن وحتى العدالة. لكن ظلت المشاركة غير متكافئة، إذ تباينت فرص المشاركة تباينًا حادًا بين منطقة وأخرى، واعتمدت في الغالب على مكانة ونفوذ الأفراد المعنيين أو عائلاتهم الممتدة.[72] يرى بعض المراقبين أن هذا جزء من مشكلة هيكلية أعمق. وأشاروا إلى أن السلطات مستعدة للتعامل مع الأفراد حين تكون مشاركتهم محددة من خلال الانتماءات الشخصية أو العائلية أو القبلية. لكن يبدو عليها التردد في التعامل مع الجهات الفاعلة بصفتها ممثلة لكيانات سياسية منظمة.

وبالعموم، فتحت المرحلة الانتقالية بعد الأسد مجالًا مدنيًا

65 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، طرطوس، نيسان/أبريل 2025.

66 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي، حلب، حزيران/يونيو 2025.

67 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

68 Constitution Net, 'Constitutional Declaration'.

69 مقابلة أجراها المؤلف مع محلل، درعا، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

70 Enab Baladi, 'Syrian human rights organizations criticize the electoral system of the People's Assembly', 15 September 2025, https://www.enabbaladi.net/773964/-منظمات-حقوقية-سورية-تنتقد-النظام-الان.

71 The Day After, 'An Analytical Reading of the Formation of the People's Assembly', October 2025, https://urli.info/1jsOr.

72 Gregory Waters, 'Local Governance in Post-Assad Syria: A Hybrid State Model for the Future?', Carnegie, 15 July 2025, https://carnegieendowment.org/research/202507//local-governance-in-post-assad-syria-a-hybrid-state-model-for-the-future?lang=en.

على نطاق لم تشهده سوريا منذ عقود. فالحقوق المقيدة بشدة في السابق – لا سيما الحق في تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير – تمارس الآن بحرية أكبر بكثير، حتى لو لم تكن ضماناتها القانونية مكتملة الآن. التغيير واضح للعيان: فقد أعيد تشكيل المنظمات، وعادت الاحتجاجات إلى الساحات العامة، وعادت المناقشات إلى الحياة اليومية، وأصبح المواطنون قادرين على استجواب من هم في السلطة من دون الخوف السائد الذي كان يسم التفاعل العام في السابق.

لكن لم يطل هذا الانفتاح جميع أبعاد الحياة المدنية بالتساوي. فقد تقدم الحق في الوصول إلى المعلومات بدرجة أقل بكثير من المجالات الأخرى، ما ترك المجتمعات المحلية تعتمد على القنوات غير الرسمية وتتعرض للمعلومات المضللة والشائعات واتخاذ القرارات التقديرية. وتبدي المشاركة في الشؤون العامة تباينًا مماثلًا: ففي بعض المناطق، وفرت المجالس المحلية واللجان المدنية سبل مهمة للمشاركة، في حين تظل المشاركة السياسية في مناطق أخرى استشارية ورمزية إلى حد كبير، أو تعتمد على الشبكات الشخصية بدلًا من الحقوق المحمية.

علاوة على ذلك، لا تزال المكتسبات المحققة هشة. يعتمد جزء كبير من التقدم المحرز على تغير الإرادة السياسية بدلًا من الضمانات القانونية الراسخة. لا تزال القوانين القديمة سارية المفعول، وتختلف الأطر التنظيمية باختلاف المنطقة، ولا تزال القرارات الرئيسة تعتمد على تقدير السلطات المحلية. والنتيجة فضاء مدني مفتوح من حيث المبدأ ولكنه متفاوت في الممارسة، وبالتالي عرضة للانتكاس ما لم يترافق مع إصلاح مؤسسي أعمق.

تعكس هذه الاختلافات الطبيعة الأوسع للمرحلة الانتقالية نفسها: لحظة تظهر فيها قواعد جديدة جنبًا إلى جنب مع بقايا بنى الحكم القديمة، وحيث التغيير المؤسسي جارٍ ولكنه بعيد عن الاكتمال. أنتجت هذه الديناميات بيئة مدنية ممكنة ولكنها غير مستقرة: بيئة تظهر فيها أشكال جديدة من المشاركة، ولكن حدود المسموح به تظل مرنة وقابلة للتفاوض وعرضة للانتكاس.

3- فهم الاختلافات في الفضاء المدني السوري

مثلما تختلف الحياة المدنية عبر المجالات المختلفة، تطور الفضاء المخصص للمشاركة المدنية بطريقة غير متساوية داخل كل مجال. والنتيجة مشهد مدني دينامي ومتنازع عليه و غير متسق في الغالب. تشير الأبحاث إلى شبكة من العوامل المتداخلة تقف خلف هذا التباين: طبيعة النشاط، والموضوع الذي يغطيه، وبيئته الجغرافية، والظروف الأمنية، والمتطلبات البيروقراطية، ومدى استعداد المشاركين للمخاطرة، وشخصيات المسؤولين أو المنظمين (بما في ذلك هويتهم). ومن النادر أن تعمل هذه المتغيرات بمعزل عن بعضها؛ بل تتداخل، لتنتج بيئات قد تكون فيها الأنشطة المدنية ممكنة في بيئة ما ومقيدة في بيئة أخرى.

يبدو أن هذا التفاوت قد تعمق بمرور الوقت. وُصفت الأشهر التي أعقبت تغيير السلطة على نطاق واسع بأنها فترة انفتاح، تميزت بتراخي الإجراءات الرسمية وأجواء مدنية متسامحة. لكن منذ ذلك الحين، بدأ تشديد الرقابة تدريجيًا، وأصبحت القيود – بما فيها الرفض الصريح – أشيع من ذي قبل، خاصة للأنشطة التي لا تتماشى مع أولويات أو آراء السلطات.

كان مضمون النشاط عاملًا محددًا مهمًا. فالمبادرات الإغاثية والخدمية تحظى بالتشجيع عمومًا، ما يعكس الحاجة الملحة والتوافق السياسي الواسع. في المقابل، فإن الأنشطة التي تركز على المشاركة السياسية أو المساءلة أو تحشيد المجتمع المحلي أكثر عرضة للتدقيق، وفي بعض الحالات، للعرقلة المباشرة. وتزيد الجغرافيا من حدة هذه التفاوتات. فقد شهدت بعض المناطق، مثل دمشق، مشاركة مدنية نشطة وواضحة، في حين لا تزال مناطق أخرى، من بينها حماة والساحل، مقيدة بسبب السلطات المحلية المتشددة أو انعدام الأمن أو التوترات الاجتماعية.

كما للشخصيات دور حاسم. في غياب معايير قانونية واضحة وإجراءات متسقة، يتوقف التنفيذ في الغالب على تقدير المسؤولين الأفراد واستعداد الفاعلين المدنيين أنفسهم لاختبار الحدود أو تجنبها. ويتيح تداخل الصلاحيات وغموض خطوط السلطة لبعض الفاعلين التفاوض على المساحة المتاحة لهم، في حين يترك آخرون عرضة لقيود غير متوقعة. في الممارسة العملية، تزيد هذه البيئة المتغيرة من ضعف المجموعات المدنية التي تختلف مواقفها السياسية أو المتعلقة بحقوق الإنسان عن مواقف السلطات الانتقالية.

يتناول هذا القسم هذه المتغيرات بالترتيب، موضحًا كيف يشكّل كل منها ملامح الفضاء المدني في المرحلة الانتقالية في سوريا – وكيف تحدد مجتمعة ما الممكن والمقبول، والمحظور.

طبيعة النشاط

تحدد جوهر المبادرة المدنية حجم المساحة الممنوحة لها في أغلب الحالات. تجري الأعمال الإنسانية بلا عوائق عادةً، بالمقابل تخضع أي أعمال مصنفة سياسية لرقابة أشد.

يعكس هذا الاختلاف مدى أهمية الاحتياجات الإنسانية والإجماع حولها. من النادر تعطيل الحملات التطوعية – مثل تنظيف الشوارع وإصلاح البنية التحتية وتقديم المساعدات الغذائية والطبية. وترى فيها السلطات في الغالب سدًا لثغرات خلفتها مؤسسات الدولة الضعيفة التي تعاني من نقص التمويل. لا تحظى هذه الأنشطة بموافقة ضمنية فحسب، بل

تلقى تشجيعًا نشطًا أحيانًا بحكم آثارها في استقرار الأوضاع.[73]

في المقابل، تخضع الأنشطة المدنية التي تتناول مواضيع سياسية – مثل المشاركة أو تشكيل الأحزاب أو الإصلاح الدستوري – لرقابة أشد. ورغم عدم الحظر الصريح لهكذا فعاليات عادةً، فإن مديرية الشؤون السياسية – المسؤولة في المقام الأول عن تنظيم الأنشطة السياسية في المجال العام – قد تفرض عوائق تثبط المنظمين أو تضغط عليهم لإعادة صياغة أنشطتهم.[74] حدد المشاركون في المقابلات عدة مواضيع حساسة بشكل خاص، من بينها المناقشات الدستورية والإصلاح السياسي وتنظيم الأحزاب والمساءلة المدنية، وأيٌّ من هذه قد يواجه صعوبات في الحصول على الموافقة.

وفي بعض الحالات، رفضت السلطات منح الموافقة من الأصل. على سبيل المثال، سعت إحدى المنظمات إلى استضافة نقاش عام في دمشق حول الإعلان الدستوري وتداعياته على اتفاق آذار/مارس مع قوات سوريا الديمقراطية. رُفض الطلب بحجة أن الموضوع «شديد الحساسية». وقد اشترط المسؤول المعني أن هكذا فعالية لا يمكن تنفيذها إلا بحضور ممثل عن الحكومة لضمان التعامل مع الموضوع بالشكل المناسب. ولعدم الحصول على هذه الموافقة، لم يتمكن المنظمون من تأمين مكان لعقد النقاش، ما تسبب فعليًا في منع انعقاده.[75]

التدخل في الأنشطة السياسية أوضح في سياقات أخرى. في جامعة تشرين في اللاذقية، أصدرت الإدارة توجيهًا يقضي بالحصول على موافقة خطية مسبقة لجميع التجمعات السياسية. جاء هذا الأمر في أعقاب مبادرة من طلاب الطب لعرض صور لزملائهم الذين قُتلوا في أعمال العنف الأخيرة في الساحل. على الرغم من أن العرض كان بمثابة لفتة تذكارية، فقد عُومل على أنه معارضة سياسية.[76] من خلال تقييد حتى الأفعال الرمزية قبل حدوثها، أغلقت الجامعة فعليًا المجال أمام الحداد الجماعي والحوار العام. جادل الطلاب بأن إجبار المنظمين على الحصول على موافقة، بدلًا من مجرد إخطار الإدارة، يعكس نية أعمق للسيطرة على مضمون الأنشطة الجامعية. وفي رأيهم، لم تكن هذه السياسة تهدف إلى ضمان السلامة أو النظام بقدر ما هدفت إلى تحديد أي أشكال التعبير مسموح بها وأيها مصيره الإسكات.[77]

وفي أماكن أخرى، ردت السلطات على الأنشطة السياسية بصرامة أكبر. ففي إدلب، هددت السلطات المحلية باتخاذ إجراءات قانونية ضد النساء اللواتي نظمن احتجاجًا صامتًا أمام مديرية الصحة، حاملات لافتة كتب عليها: «دم السوري على السوري حرام». وقد نُظم الاحتجاج خلال فترة من التوتر الشديد عقب أعمال العنف في السويداء، وكان الهدف منه الدعوة السلمية إلى الوحدة. وبدلًا من التعامل مع الرسالة بإيجابية، أدانت مديرية الصحة هذا العمل علنًا وأعلنت عن نيتها لرفع دعوى قضائية بتهمة تنظيم تجمع غير مصرح به.[78] وأثارت هذه الاستجابة انتقادات حادة من منظمات المجتمع المدني، ليس لمجرد تجريم التعبير السلمي، بل أيضًا لتجاوز المديرية سلطاتها المؤسسية.[79] عُدّ عدم صدور أي رد أو توضيح من الهيئات الانتقالية العليا بمثابة موافقة ضمنية، أو في أحسن الأحوال، لامبالاة مقلقة تجاه تجاوز المؤسسات لسلطاتها.[80]

تسلط هذه الأمثلة مجتمعة الضوء على التباين في معاملة الأنشطة الإنسانية والسياسية. إن غياب الإطار واضح والمعترف به علنًا لحماية المشاركة السياسية السلمية يجعل الفاعلين المدنيين عرضة لقرارات تعسفية من قبل السلطات المحلية.

جغرافيا متباينة للفضاء المدني

تطور الفضاء المدني في أنحاء البلاد بدرجات متفاوتة، إذ لم يتأثر بالقوانين الرسمية إلا قليلًا، لكنه تأثر أكثر بالتفاعل المعقد بين الظروف الأمنية المحلية والرقابة البيروقراطية وشبكات النشطاء. تساعد هذه الديناميات في تفسير السبب وراء القفزة في المشاركة المدنية في بعض المناطق، في حين ظلت مناطق أخرى مجزأة أو مقيدة أو صامتة تمامًا.

الأمن عامل حاسم. قبل اندلاع العنف في تموز/يوليو، كانت السويداء تتمتع بواحد من أكثر الفضاءات المدنية حيوية وانفتاحًا في البلاد. فقد حمت الاستقلالية الفعلية للمدينة، المدعومة بحماية الجماعات المسلحة المحلية، الحياة المدنية من التدخلات، بما فيها تدخلات السلطات الانتقالية في دمشق. سمحت هذه السلامة النسبية لثقافة النشاط السياسي بأن تتجذر، إذ نظم السكان الفعاليات بحرية في الأماكن العامة والخاصة على حد سواء. وأصبحت ساحة الكرامة، على وجه الخصوص، رمزًا للمشاركة المدنية المفتوحة.[81]

في المقابل، شلت حمص التوترات الطائفية وموجات الخطف

73 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، حماة، شباط/فبراير 2025.

74 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، اللاذقية، نيسان/أبريل 2025.

75 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

76 Saed al-Haj Ali, 'A Student Sit-In Ends with an Administrative Circular That Sparks Controversy at Latakia University' al-Hal, 11 September 2025, https://7al.net/?p=381338.

77 مقابلة المؤلف مع ناشط مدني، اللاذقية، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

78 Hadia al-Mansour, 'Women's Protest Outside the Idlib Health Directorate Sparks Controversy', al-Araby al-Jadid, 17 July 2025, https://edgs.co/bp7w5.

79 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، إدلب، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

80 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، إدلب، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

81 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، السويداء، نيسان/أبريل 2025.

والقتل الانتقامي. ورغم استمرار بعض الأنشطة العامة – مثل التجمعات في ساحة الساعة –، فقد حدّ الخوف وعدم الاستقرار بدرجة كبيرة من المشاركة الواسعة. يذكر ناشط من حمص يبلغ من العمر 23 عامًا:

«في بداية التحرير، كنت الوحيد من منطقتي الذي تجرأ على الذهاب إلى حي آخر للمشاركة في الأنشطة المدنية. في ذلك الوقت، كنت أتحرك بحرية، معتقدًا أن مخاوف الناس مبالغ فيها. ولكن مع تزايد الحوادث الأمنية – عمليات الخطف والقتل – بدأت أخشى الخروج بعد الساعة 4 مساءً. وقد حد هذا من قدرتي، وقدرة الكثيرين غيري، على المشاركة في الأنشطة المدنية».[82]

شكّلت الرقابة البيروقراطية – أو غيابها – ملامح الفضاء المدني أيضًا. في شمال غرب سوريا، ولا سيما في إدلب، استمرت الأنظمة القديمة للرقابة التي أقرتها حكومة الإنقاذ حتى بعد سقوط النظام. حافظت السلطات المحلية على إجراءات صارمة تتطلب تسجيل الفعاليات، والموافقات المسبقة، والإفصاحات التفصيلية، بما فيها جداول الأعمال وقوائم الحضور ومصادر التمويل. سمح لهم هذا الجهاز التنظيمي بالسيطرة المحكمة على الأنشطة المدنية التي يمكن إجراؤها في الأماكن العامة.

أوضح أحد النشطاء: «لا تزال السلطات المحلية في إدلب تطبق الإجراءات الرقابية والتقييدية نفسها كما في السابق. على سبيل المثال، لا يمكن لمنظمات حقوق المرأة تنظيم أنشطة تتعلق بالجندر علنًا. لن يُقبَل تنظيم فعالية حول الاغتصاب الزوجي، حتى لو كانت في مكان خاص. يضطر الفاعلون المدنيون في الغالب إلى إعادة صياغة هكذا مناقشات في إطار مواضيع أوسع وأقل إثارة للجدل مثل «مشاركة المرأة في الحياة العامة» لتجنب ردود الفعل السلبية».[83]

على النقيض من ذلك، قدمت دمشق صورة مختلفة. فقد أسفر انهيار النظام عن فراغ قانوني ترك المجال المدني غير منظم إلى حد كبير، على الأقل في البداية. بالإضافة إلى ذلك، اتبعت السلطات الانتقالية في دمشق نهجًا أكثر مرونة مما اتبعته في مناطق أخرى، في إطار حرصها على تقديم العاصمة كنموذج للاستقرار والإصلاح بعد سقوط النظام.

وصف أحد المشاركين في المقابلة هذا النهج على النحو التالي: «منذ دخولها دمشق، أرادت السلطات الانتقالية تقديمها كنموذج ناجح لحكمها. ولذلك، لم تكن صارمة في تطبيق اللوائح على الأنشطة المدنية. وحتى حين لم ترضَ عن الفعاليات التي جرت من دون موافقتها، لم توقفها. وبدلًا من ذلك، تواصلت معها بعد ذلك للتعبير عن استيائها وشددت على أنه لا يجوز تكرار ذلك مرة أخرى. وبهذه الطريقة، حاولت فرض الإجراءات تدريجيًا من دون مواجهة مباشرة».[84] أعطى هذا النهج غير التصادمي الفاعلين المدنيين مساحة أكبر للعمل – على الأقل في المدى القصير.

كان لتدفق الفاعلين المدنيين إلى المناطق المختلفة وفيما بينها تأثير في الديناميات المدنية المحلية. شهدت دمشق تدفقًا للناشطين من مناطق أخرى من سوريا ومن الخارج، فخلق ذلك مستوى من الطاقة والزخم لم يتكرر في أي منطقة أخرى. غصت الأماكن العامة بالنقاشات والمناقشات والتنظيم. وصف النشطاء هذا الوضع بلحظة انفتاح غير مسبوقة.[85] على النقيض من ذلك، ظلت المناطق الساحلية في سوريا خاملة إلى حد كبير. فقد خنق الخوف الدفين والشك المتبادل – سواء داخل المجتمعات المحلية أو تجاه السلطات – الحياة المدنية حتى قبل أن تتشدّد القيود رسميًا.

وكما قال أحد المشاركين في المقابلة: «خشي الناس الذهاب إلى المناطق الساحلية خوفًا من العنف. كانت تلك المنطقة أرضًا مجهولة تمامًا، لا سيما لمَن يعيش خارج مناطق سيطرة الحكومة، وهذا حدَّ من الأنشطة المدنية الخارجية التي شوهدت في أماكن أخرى. كذا كان أهل تلك المناطق في ريبة من السلطات الانتقالية وفي ترددٍ من المشاركة في أي مبادرات مدنية جديدة. حتى قبل أن تتشدّد القيود رسميًا، تكفلت هذه الديناميات بإبقاء الفضاء المدني هاجعًا».[86]

وبالعموم، تكشف هذه الأنماط عن أن الفضاء المدني في سوريا كان نتاج الديناميات المحلية أكثر من كونه نتاج السياسات الوطنية. اتبعت كل منطقة مسارها الخاص. لم تحدد الجغرافيا الفرص فحسب، بل حددت حدود الممكن ومكامن الخوف وموجبات العقاب. وبعبارة أدق، لا يزال المشهد المدني في سوريا مجزأً ومحليًا على شاكلة النظام السياسي نفسه.

زيادة القيود بمرور الوقت

تغير الفضاء المدني بمرور الوقت. في البداية، اتسم بالانفتاح في الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية، تلاه تشديد مستمر للرقابة. لم تكن هذه التغييرات مدفوعة بقوانين جديدة، بل بتحولات سياسية، وتزايد انعدام الأمن، وارتفاع حدة الاستقطاب، وتوطيد السلطات لسلطتها.

رأى كثرٌ في الفترة التي أعقبت تغيير النظام مباشرة «فترة ذهبية». خلال هذه الفترة، ازدهر التعبير المدني في جميع أنحاء البلاد. اجتمع الناس بحرية من دون الحاجة إلى تصاريح، ونظموا مظاهرات واعتصامات ومناظرات وفعاليات ثقافية. جرت الأنشطة في المقاهي والساحات، بلا موافقة مسبقة في الغالب. يذكر أحد المشاركين: «لم يكن الأمر مجرد قدرة على تنظيم الفعاليات، بل أن ما من أحدٍ ليمنعك. خُيّل إلينا أن

82 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، حمص، شباط/فبراير 2025.

83 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، إدلب، تموز/يوليو 2025.

84 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، تموز/يوليو 2025.

85 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، نيسان/أبريل 2025.

86 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، اللاذقية، حزيران/يونيو 2025.

المدينة أضحت ملكًا للجميع».[87]

عكس هذا الانفتاح لحظة كانت فيها مؤسسات الدولة ضعيفة، والرقابة في حدها الأدنى، والحماس للمشاركة مرتفعًا. وجد الناس من مختلف الأطياف السياسية مساحة للمشاركة، سواء أكانوا من التيار العلماني أو الإسلامي أو خارج أي تصنيف. نبه إلى ذلك بشكل واضح أحد المشاركين قائلًا «كنت تسمع هتافات علمانية في يوم وشعارات إسلامية في اليوم التالي. كان هناك قبول من جميع الأطراف. كان هذا النوع من التعايش، على أمده القصير، نادرًا وصادقًا».[88]

لكن بحلول آذار/مارس، بدأ هذا المجال يضيق. بدأت السلطات الانتقالية في إعادة فرض سيطرتها. أصبحت الأماكن العامة التي كانت تعمل في السابق بموافقات غير رسمية تتطلب الآن أذونات رسمية. قال أحد المنظمين: «في البداية، كان يكفي الحصول على موافقة شفهية من أحد المسؤولين. ثم فجأة أصبح من الضروري تقديم كُتُب رسمية مختومة وموقعة، وسرعان ما أصبح الأمر بيروقراطيًا».[89] ثم طُلب من المنظمين تقديم جداول أعمال مفصلة وقوائم بالمشاركين وحتى السير الذاتية للمتحدثين والمدربين، إمعانًا في الرقابة. وإذ تغيب التصاريح الرسمية، يغدو تأمين مكان للفعالية أصعب.[90]

رافق هذا التسلل البيروقراطي رد فعل اجتماعي متزايد. بدأ الأشخاص الذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن السلطات الانتقالية – والذين وصفهم بعض المشاركين في المقابلات بأنهم «بعقلية الشبيحة» – بمضايقة أو مهاجمة من يُعتبرون معارضين.[91] يكشف لنا حادث وقع في أوائل آذار/مارس عن هذا التحول: خلال مظاهرة سلمية في دمشق تضامنًا مع ضحايا العنف في الساحل، هاجم مجهولون المتظاهرين.[92] كانت الشعارات تركز على المساءلة وحقوق الإنسان، وليس على المعارضة المباشرة للسلطات، لكن فُضّت المظاهرة بالعنف. تدخلت الشرطة في النهاية بإطلاق النار في الهواء لتفريق الحشد، لكن الضرر وقع.[93]

كان لهذا النوع من الرقابة الجماعية – التي مارسها أفراد متحالفون مع السلطات أو مؤيدون لها – تأثير مخيف. أعرب النشطاء عن قلقهم من أن الفعاليات المصرح بها قانونًا لم تعد آمنة. قال أحدهم: «لم يعد الأمر يتعلق بالتصاريح فحسب، بل أصبح يتعلق بإمكانية تنظيم فعالية من دون التعرض للهجوم».[94]

بعد الاشتباكات العنيفة في السويداء في تموز/يوليو، تدهورت الأوضاع أكثر. اشتدت القيود الرسمية والضغوط غير الرسمية. زادت حساسية مواضيع من قبيل الإصلاح السياسي والتدخل الدولي ومساءلة الحكومة – حتى في الأوساط المغلقة. شدّد ذلك إجراءات منح الموافقة البيروقراطية وزاد في رفض الطلبات، لا سيما إذا لم تربط الجهة المنظمة علاقة راسخة بالسلطات الانتقالية.[95]

كما أعرب العديد من المشاركين في المقابلات عن قلقهم بشأن نظرة السلطات إلى دور المجتمع المدني. وأوضحوا أن المسؤولين يميلون إلى النظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها تسد الثغرات في قدرات الدولة وليس جهات فاعلة مستقلة. ونتيجة لذلك، حين تتطرق منظمات المجتمع المدني إلى قضايا تراها الدولة جزءًا من أجندتها – كاللامركزية أو إصلاح القطاع الأمني – فإنها تواجه قدرًا أقل بكثير من التسامح ومراقبة أشد.

وصف رئيس إحدى المنظمات السورية هذه التغييرات قائلًا: «زادت صعوبة الحصول على الموافقات بشأن العديد من الموضوعات التي كنا قادرين على العمل عليها في الماضي – مثل الحوكمة والمصالحة والسلم الأهلي. بل إن إحدى الموافقات التي حصلنا عليها أُلغيَت بعد أسبوعين من منحها، بعد أن بدأنا في تنفيذ المشروع. جاء الإلغاء بناءً على طلب مديرية الشؤون السياسية في المحافظة، ولكن أبلغتنا به مديرية الشؤون الاجتماعية. قيل لنا صراحةً إن الحكومة تعمل على هذه القضايا وعليكم التركيز على شيء آخر».[96]

كما تعمق الاستقطاب الاجتماعي بعد الاشتباكات العنيفة في السويداء. أصبحت المناقشات سامة، وانقسمت المجتمعات حول كيفية تفسير أحداث السويداء وما وراءها. وأججت الاتهامات بالخيانة والطائفية والولاء الأجنبي عدم الثقة وخنقت النقاش المفتوح.[97]

أبرزت إحدى الحوادث الخطر المتزايد. خلال مظاهرة تندد بقتل المدنيين السوريين، هاجم مجهولون المتظاهرين ضربوهم وفرقوهم.[98] وعلى الرغم من أن المتظاهرين أبلغوا مخفر المنطقة في اليوم السابق، فإن المخفر لم ينشر أي عناصر شرطية لضمان سلامتهم. وعلى الرغم من تقديم

87 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

88 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، شباط/فبراير 2025.

89 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

90 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل عن المجتمع المدني، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

91 مقابلة أجراها المؤلف مع محلل، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

92 Jelnar al-Ali, 'Security Forces Disperse Silent Vigil in Damascus Mourning Victims of Syria's Coast After Clashes', al-Araby al-Jadid, 9 March 2025, https://shorturl.at/SUbyp.

93 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

94 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

95 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

96 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، طرطوس، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

97 مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

98 Syrian Network For Human Rights, 'Calls for the Syrian Government to Prosecute Attackers of Civil Activists During a Peaceful Protest Outside the People's Assembly in Damascus,' 20 July 2025, https://shorturl.at/QWXtM.

أسماء المهاجمين وتقديم شكاوى قانونية، لم يُعتَقل أيٌّ من الجناة – ما أثار مخاوف جدية بشأن استعداد السلطات للتحرك.[99]

مع انتشار الخوف من العنف غير الرسمي، تراجعت الثقة وانتشرت الرقابة الذاتية. وصف أحد المشاركين الآثار النفسية لذلك: «تعرضت لعنف مماثل في عام 2011 على يد شبيحة النظام، لكن هذه المرة كنت مشلولًا تمامًا. مزيج من الصدمة والخيانة. جعلني ذلك أتساءل عمن يمكنني الوثوق به، ومن أجل من نفعل هذا، ومن هم أعدائي الحقيقيون. لا أملك إجابات إلى الآن. وبسبب هذا الارتباك توقفت عن المشاركة في أنشطة مماثلة».

في حين انسحب العديد من النشطاء من الحياة العامة، نقل آخرون أنشطتهم إلى منازل خاصة أو أماكن لا تلفت النظر. حتى ورش العمل المغلقة أصبحت أكثر سرية، خاصة إذا كان الموضوع ينطوي على خطر إثارة رد فعل عنيف من مؤيدي السلطات الانتقالية. لم تعد الفعاليات تعلن للجمهور، واقتصرت الدعوات على الدوائر الموثوقة.[100]

تلاشت ببطء الآمال المبكرة في إحياء مدني تعددي، وحل محلها الإفراط في التنظيم والريبة والخوف. مع اشتداد وطأة المناخ السياسي، نمت الحواجز النفسية. فالعلني في السابق أمسى طي الكتمان. ومدعاة الاحتفاء استحال مدعاة الحذر. لم تعد تقتصر مناقشات المنظمين على ما يجب فعله، بل طالت إمكانية فعله أصلًا، وإذا أمكن فعله، فإلى أي مدى يجب الذهاب خلف الأبواب المغلقة لمجرد البقاء في أمان.

مستوى المخاطر المقبولة

توقفت المشاركة المدنية على مستوى المخاطر المقبولة عند المشاركين، إذ صاغ هذا طريقة تعامل الأفراد مع المشهد القانوني المتغير والقيود غير المتسقة المصاحبة له.

يختار بعض الفاعلين التمسك بالعمل عبر القنوات الرسمية، حتى وإنْ شاب هذه القنوات تأخير أو تدخل أو رفض صريح. بالمقابل، يعمل آخرون بمخاطر أكبر، ويختبرون الحدود للاستفادة الكاملة من الفضاء المدني المتاح – أو لتوسيعه.

وكما قال أحد المشاركين في المقابلة: «الفضاء المدني المتاح غير واضح، لذا يتولى بعض الأشخاص مهمة استكشاف الحدود وتوسيعها، ويفضل آخرون القيام بما يُطلب منهم – بغض النظر عن رغبتهم أو قدرتهم على فعل المزيد».[101]

في الوقت نفسه، يميل كارهو المخاطرة إلى السعي للحصول على موافقة رسمية لأنشطتهم والعمل ضمن الحدود التي تضعها السلطات الانتقالية. يلجأ هؤلاء عادةً إلى الإفراط في الامتثال، حتى وإنْ شاب هذه الحدود الغموض أو عدم الاتساق في التطبيق. يعكس هذا النهج تفضيلًا قويًا لتجنب المشكلات أو المواجهة مع السلطات.

وكما أوضح أحد المشاركين في المقابلة: «ببساطة، يكره بعض الفاعلين المدنيين المخاطرة. ومن هذه العدسة يرون إلى كل شيء. لا يهتمون بمعرفة المساحات المتاحة أو محاولة توسيعها. يجدون الراحة في العمل ضمن المساحات الآمنة. وحين تكون حدود المسموح مبهمة – كما هو الآن – يفضلون طلب الإذن بدلًا من طلب العفو».[102]

يعتمد مستوى المخاطر المقبولة إلى حد كبير على طبيعة الأشخاص المعنيين ومستوى الحماية الذي يعتقدون أنهم يتمتعون به. تميل المنظمات التي لديها علاقات خارجية قوية أو دعم من عائلات وشخصيات بارزة إلى مستوى مخاطر مقبولة أعلى. في المقابل، تميل المجموعات الأصغر والأقل شهرة ذات رأس المال الاجتماعي المحدود إلى الحذر أكثر.

ذكر العديد من المشاركين في المقابلات أمثلة لمنظمين تقدموا بطلبات للحصول على موافقات لإقامة فعاليات، لكن منعوا من المضي فيها. في معظم الحالات، ارتأى الفاعلون المدنيون التوقف حين لم يحصلوا على الإذن الرسمي.[103] إحدى الحالات البارزة تتعلق بورشة عمل مغلقة حول العدالة الانتقالية في سوريا، كان من المقرر عقدها في شباط/فبراير 2025 من قبل ائتلاف من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. على الرغم من استيفاء جميع المتطلبات الإجرائية، ألغت السلطات الفعالية فجأة من دون توضيح الأسباب.[104] وقد عززت حوادث مثل هذه الاعتقاد لدى بعض الفاعلين بأن السعي للحصول على إذن يمكن أن يأتي بنتائج عكسية، يسفر عن التدقيق أو التعطيل أو الإلغاء.

في المقابل، مَن يتمتع من الفاعلين المدنيين بمستوى قبول أعلى للمخاطر فإنه يعمل خارج الأطر الرسمية. يعرف البعض النظام جيدًا بما يكفي لاستغلال تناقضاته. يتجاوز آخرون الحدود عمدًا – كعمل من أعمال المقاومة المدنية يهدف إلى توسيع الفضاء المدني وتشكيل قواعد جديدة. يرى هؤلاء في عدم اليقين بشأن المسموح به فرصة، لا قيدًا.[105]

لخص أحد النشطاء هذه العقلية قائلًا: «صعَّبَت بعض المجموعات الأمر على نفسها بطلب الموافقة عند عدم الحاجة إلى ذلك. في الوقت نفسه، نظمت أنا والعديد من معارفي فعاليات مشابهة لتلك المرفوضة أو جاءت مع عدم الموافقة. تمكنا من ذلك لأننا لم نطلب الإذن. من واجبنا أن

99 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

100 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

101 مقابلة أجراها المؤلف مع محلل، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

102 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، تموز/يوليو 2025.

103 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

104 Arab News, 'Syria Rights Groups Slam Government Over Justice Workshop Ban', 1 March 2025, https://arab.news/y9sea.

105 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

نضغط لخلق الفضاء المدني الذي نريده، لا سيما الآن خلال المرحلة الانتقالية والقواعد لا تزال قيد الصياغة».[106]

اتخذ آخرون نهجًا مختلطًا: فهم يتبعون الإجراءات الرسمية ولكنهم غير ملزمين بها. بدلًا من انتظار الموافقة، يخطرون السلطات بخططهم ويواصلون العمل ما لم يُوقَفوا صراحةً. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك مؤتمر الحركة السياسية النسائية السورية الذي جمع أكثر من 200 امرأة في دمشق في كانون الثاني/يناير 2025. وبحسب ما ورد، قدَّم المنظمون طلبًا لاستضافة الفعالية في فندق الشام، لكنهم لم يتلقوا ردًا رسميًا. ولم يتأكدوا مما إذا كان التأخير بسبب البيروقراطية أو المعارضة، فناقشوا كيفية المضي قدمًا.

وكما يذكر أحد المنظمين: «دار كثير من النقاش حول ما يجب فعله. شعرت، مع العديد من الآخرين، أننا قد أوفينا بمسؤوليتنا بإبلاغ السلطات. لكن هذا لا يعني أننا سنلغي الفعالية إذا لم نحصل على الضوء الأخضر. نعم، كان هناك خطر من تدخل السلطات. لكن لو تدخلت، لكان ذلك دليلًا واضحًا. في النهاية، لم تتدخل. كان المضي قدمًا في الفعالية القرار الصحيح. لولا ذلك، لما أقيمت الفعالية».[107]

لا تجري جميع الأعمال عالية المخاطر في الأماكن العامة. يختار العديد من الفاعلين المدنيين العمل بسرية في الأماكن الخاصة، لا سيما عند استحالة أو استبعاد الحصول على الموافقة الرسمية. يساعد هذا النهج في تقليل مخاطر الإغلاق أو المواجهات، خاصة أن أصحاب الصالات يرفضون الآن استضافة الفعاليات غير المصرح بها خوفًا من انتقام الحكومة.[108]

تعكس هذه الأساليب المتنوعة للمشاركة المدنية أكثر من مجرد خيارات عملياتية – فهي تعكس عدم اليقين الذي يكتنف العملية الانتقالية نفسها. كما تسلط الضوء على كيفية تباين الرغبة في قبول المخاطر، وما تفرزه من أنماط متنوعة من المشاركة، تتراوح بين الحذر الهادئ والتحدي الصريح، لكل منها يد في تشكيل المشهد المدني بطريقته الخاصة.

هوية الأشخاص

لقد تباين الفضاء المدني باختلاف الأشخاص – سواء من جانب السلطات أو المنظمين. وفي غياب إطار عمل واضح، أتاح تداخل الصلاحيات والحدود الغامضة المجال أمام البعض ليعمل، لكنّه قيّد البعض الآخر.

توقف تطبيق القانون في أغلب الحالات على الأفراد أكثر من السياسة الرسمية. كان بعض المسؤولين صارمين و»يتقيدون بالقواعد»، ما صعّب التعامل مع البيروقراطية المعقدة بالفعل. وإلى جانب ثني أصحاب الصالات عن استضافة الفعاليات غير الحاصلة على تصريح مسبق، ورد أن الموافقة كانت مطلوبة في بعض المناطق حتى للتجمعات داخل مكاتب المنظمات غير الحكومية – ما ثبّط فعليًا الأنشطة المدنية العفوية.[109]

اتخذ آخرون نهجًا أكثر مرونة، فسمحوا بإقامة الفعاليات بطريقة غير رسمية، خاصة في الأماكن شبه العامة أو الثقافية. أوضح لنا أحد الفاعلين المدنيين: «لم تكن التحديات التي واجهناها بسبب محاولة السلطات تقييدنا، بل بسبب عدم وضوح القواعد. كان الناس ينتقلون من مكتب إلى آخر في محاولة لمعرفة ما المسموح به. إذا حالفك الحظ، فسوف تتعامل مع مسؤولين لا يولون القواعد القديمة أهمية كبرى».[110]

في هذه البيئة، واجه بعض الفاعلين المدنيين روتينًا إداريًا مستمرًا – طلبات متوقفة، وتأخر في الحصول على التصاريح، وإلغاء الفعاليات –، بالمقابل تمكن آخرون، أمهر في التعامل مع النظام، من المضي قدمًا بمعوقات أقل. يذكر أحد المنظمين: «أقمنا ست جلسات قراءة للإعلان الدستوري. ليس لأننا حصلنا على موافقة رسمية، بل لأننا كنا نعرف من لا نطلب منه الموافقة».[111]

وكان لتفاوت تأويل المسؤولين للمقبول على المستويين الوطني والمحلي دور في تقييد الفضاء المدني في بعض المناطق. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك فرقة كوميدية حصلت على موافقة وطنية للقيام بجولة، لكنها مُنعت من الأداء في محافظة حماة. وأشار المنظمون إلى أن العروض في المحافظات الأخرى لم تُلغَ، في دليل على أن القرار صدر عن السلطات المحلية في حماة.[112]

وكان لهوية المنظمين دور في تحديد المساحة الممنوحة لهم. في أغلب الحالات، أثرت الخلفية السياسية والعلاقات الشخصية في طريقة استجابة السلطات. وبحسب بعض التقارير، مُنِح المنظمون الذين يُنظر إليهم على أنهم متحالفون مع الثورة أو السلطات الانتقالية مساحة أكبر من تلك الممنوحة لمنظمين من المناطق التي كان يسيطر عليها النظام.[113]

قال أحد المشاركين في المقابلة: «بيت القصيد في النشاط هوية منظميه. إذا كانت المجموعة مصنفة ضد الأسد

106 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، دمشق، نيسان/أبريل 2025.

107 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

108 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، حمص، حزيران/يونيو 2025.

109 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، حزيران/يونيو 2025.

110 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، حماة، نيسان/أبريل 2025.

111 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل منظمة غير حكومية، حلب، حزيران/يونيو 2025.

112 Ultra Syria, 'Cancellation of "Syria" Troupe Performances in Hama Reignites Debate Over Freedom of Expression', 20 October 2025, https://shorturl.at/JCQBK.

113 مقابلة أجراها المؤلف مع محلل، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

ومعروفة للسلطات، فسوف يُسمح لها في الغالب بمساحة أكبر. أما إذا كانت من مناطق النظام، فكانت تواجه مزيدًا من التدقيق، وكان الشك يحد من قدرتها على الاجتماع».[114]

وكانت العلاقات غير الرسمية مؤثرة في الغالب بقدر المواقف السياسية. فالمنظمون الذين لديهم علاقات بمسؤولين كبار يسيّرون أعمالهم في بعض الأحيان بموافقة غير رسمية، متجاوزين الإجراءات الرسمية. في المقابل، واجه مَن لا يملك علاقات مماثلة تأخيرات متكررة وعقبات بيروقراطية أو رفضًا صريحًا.

وأشار أحد القادة المدنيين إلى أن «للخوف والعلاقات والسمعة دور». جرت بعض الفعاليات لا لشيء إلا لثقة المسؤولين بالمنظمين. وفي حالات أخرى، رُفِض منح التصاريح لمجموعات أقل شهرة – خاصة إذا كان الموضوع حساسًا من الناحية السياسية.[115]

بدت العلاقات الشخصية أو القديمة مهمة على نحو خاص في المناطق الحساسة سياسيًا، كالمناطق الساحلية. شارك مدير منظمة سورية مقرها أوروبا تجربته من تشرين الأول/أكتوبر 2025:

«بعد تأخيرات طويلة في الحصول على الموافقات لمشروع معين، زرنا المسؤول المعني لسؤاله عن السبب. بعد الكثير من الجدل، قيل لنا صراحةً أنه على الرغم من أننا نعمل داخل سوريا منذ أكثر من 10 سنوات، فإن السلطات لا تعرفنا. أخبرونا بالحاجة إلى بناء الثقة قبل أن يُسمح لنا بالتعامل مع القضايا الحساسة سياسيًا».[116]

في نهاية المطاف، لم يتحدد الفضاء المدني بالقواعد الرسمية، بل شكلته تصورات القبول والتقدير الفردي. في هذا السياق، شكلت حالة عدم اليقين حاجزًا وبابًا خلفيًا في الوقت نفسه.

باختصار، يكشف هذا الوضع المتغير مدى تفاوت الفضاء المدني ومشروطيته في سوريا. لا تعتمد القدرة على التنظيم أو التعبير عن الرأي على طبيعة النشاط فحسب، بل وعلى مكان الفعالية ومن يقودها وكيفية تأطيرها، ومستوى المخاطرة المقبول لدى المشاركين. المقبول في سياق ما قد يكون محظورًا في سياق آخر. وعلى الرغم وجود الفرص، فهي متقلبة – تعتمد على التحالفات المتغيرة، والتقدير الشخصي، وإصرار المستعدين لاختبار الحدود.

الخلاصة والتوصيات

يقف الفضاء المدني في سوريا عند مفترق طرق حاسم. فقد فتح انهيار نظام الأسد أبوابًا طالما ظلت موصدة أمام حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات – وهي حقوق حُرِم منها الشعب السوري بشكل منهجي أو خضعت لرقابة صارمة في الماضي. ورغم أن هذه المكاسب تشير إلى تحول عن الماضي الاستبدادي، فإنها تظل هشة ومتفاوتة وعرضية للغاية. وفي غياب أطر قانونية أو مؤسسية واضحة، قد يكون الممكن في منطقة ما لفاعل ما في لحظة ما مستحيلًا في منطقة أخرى.

تجلب هذه المرونة فرصًا ومخاطر على حد سواء. فمن ناحية، تتيح جيوبًا من الابتكار المدني والمشاركة العامة لم تكن لتتصور في ظل النظام السابق. ومن ناحية أخرى، تجعل الفاعلين المدنيين عرضة لقيود تعسفية، وتطبيق انتقائي، وتراجع مفاجئ. يظهر التاريخ أن التحولات لا تضمن الحرية. بل في الغالب يتقلص الفضاء المدني في أعقابها – من خلال توطيد أركان السلطة وتراجع التعددية أو العودة إلى الحكم الذي يضع الأمن في المقام الأول.

لا يكمن التحدي في مراقبة الانفتاح وحده، بل في ترسيخه – لجعله حقيقيًا ودائمًا وشاملًا من خلال إصلاحات قانونية ومؤسسية حقيقية. يتحمل الفاعلون المدنيون السوريون والسلطات الانتقالية والمجتمع الدولي مسؤولية ضمان ألا يُعامل الفضاء المدني على أنه تنازل مؤقت، بل تجب معاملته معاملة ركيزة أساسية للتعافي الشامل. إذا مرت هذه اللحظة من دون إجراءات حاسمة، فإن سوريا تخاطر بتكرار المسار المألوف: من انفتاح قصير إلى تراجع مستمر.

1- توصيات للسلطات الانتقالية السورية

تتحمل السلطات الانتقالية المسؤولية الأساسية عن تأمين المكاسب التي تحققت في المجال المدني ومأسستها. يجب أن تكون الإصلاحات ذات مصداقية، ومستندة إلى أسس قانونية، وقادرة على تحويل الانفتاحات قصيرة الأمد إلى حقوق مدنية دائمة. مع وصول عملية تشكيل مجلس الشعب (البرلمان) إلى خواتيمها، يجب على السلطات التحرك بسرعة لسن الإصلاحات اللازمة لتعزيز المجال المدني وترسيخ المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة قبل أن يبدأ زخم التغيير الهادف في التلاشي.

تعليق تنفيذ القوانين القمعية القديمة: إن الاستمرار في استخدام قوانين مثل القانون 1958/93 (الجمعيات)، والمرسوم 2011/108 (وسائل الإعلام)، والمرسوم 2011/54 (التجمع)، والقانون 2022/20 (الجرائم الإلكترونية) يتيح للمسؤولين تطبيقها بطريقة انتقائية وتفسيرها بحسب الاجتهاد الشخصي. وهذا يسمح بتقييد حرية التعبير السلمي وتكوين الجمعيات والاحتجاج حسب الرغبة. من شأن إعلان تعليق رسمي لهذه القوانين أن يساعد في الحد من القيود التعسفية وتقليل التأخيرات البيروقراطية.

114 مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مدني، حمص، نيسان/أبريل 2025.

115 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، دمشق، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

116 مقابلة أجراها المؤلف مع ممثل المجتمع المدني، طرطوس، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

تعديل المادة 23 من الإعلان الدستوري: تسمح هذه المادة حاليًا بفرض قيود واسعة على الحقوق المدنية باستخدام مصطلحات غامضة مثل «الأخلاق العامة» و«الأمن القومي». يجب تعديلها وفقًا لمبادئ سيراكوزا لضمان أن أي قيود مفروضة لا بد أن تكون قانونية وضرورية ومتناسبة وخاضعة لرقابة قضائية مستقلة.

اعتماد قانون حديث للمجتمع المدني: يجب في الإطار الجديد الاعتراف بالتسجيل كحق وليس امتياز؛ وحصر تدخل الدولة في أغراض محددة بدقة وشرعية. يجب إشراك المجتمع المدني بطريقة هادفة في عملية صياغة القانون لضمان أن يعكس الاحتياجات العملية والقيم الديمقراطية.

سن قانون بشأن التجمع السلمي: تتعامل القوانين الحالية مع الاحتجاج على أنه نشاط يتطلب إذنًا مسبقًا. يجب أن ينص القانون المعدل على الاكتفاء بالإخطار المسبق، وليس الإذن، ويجب أن يتضمن حماية صريحة من استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين. وأي قيود مفروضة لا بد من تحديدها بدقة وعدم تطبيقها إلا في ظروف استثنائية.

سن قانون الحق في الحصول على المعلومات: الشفافية حجر الزاوية في المساءلة الديمقراطية. يجب أن يضمن القانون الجديد وصول الجمهور إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة، وأن يحدد استثناءات واضحة ومحدودة، وأن يسند مهمة الرقابة إلى مفوض معلومات مستقل، وأن يضع إجراءات استئناف رسمية للطلبات المرفوضة.

إنهاء الموافقة المسبقة على التمويل الأجنبي: تخلق عملية الموافقة الحالية حالة من عدم اليقين وتثبط التعاون مع الشركاء الدوليين. ومن شأن تبني نظام شفاف لإعداد التقارير بعد التمويل يركز على المساءلة المالية – وليس الرقابة السياسية – الحفاظ على الرقابة من دون عرقلة النشاط المدني.

مركزية اللوائح المدنية وتوحيدها: يجب توحيد الإشراف على التسجيل والتراخيص والفعاليات العامة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرياتها. سوف يقضي هذا على تداخل الصلاحيات، ويحد من القرارات التعسفية، ويضمن التطبيق المتسق في جميع المناطق. يجب تدريب المسؤولين المحليين على تطبيق هذه الإجراءات بعدل وشفافية.

شرعنة التنظيم السياسي وتشكيل الأحزاب: يتطلب الانتقال السياسي الموثوق به الحق في التنظيم والحملات الانتخابية والمشاركة في الانتخابات. يجب أن تحمي التشريعات الجديدة هذا الحق بموجب معايير موضوعية وغير تمييزية، وأن تسمح بالنشاط السياسي من دون قيود لا داعي لها.

مأسسة التشاور مع المجتمع المدني: يجب أن يكون المجتمع المدني جزءًا لا يتجزأ من عمليات الحوكمة – لا استشارته بين فينة وأخرى. يمكن تحقيق ذلك من خلال المجالس الاستشارية وجلسات الاستماع التشاركية واللجان المشتركة، لا سيما في المجالات الأساسية كالعدالة الانتقالية والإصلاح الدستوري والحوكمة المحلية.

حماية الاحتجاج والمعارضة: يجب على السلطات أن تذهب أبعد من السماح بالمشاركة المدنية – بل يجب عليها حمايتها. يجب على سلطات إنفاذ القانون منع العنف ضد التجمعات السلمية والتصدي له، والتحقيق في التهديدات ضد النشطاء، والالتزام علنًا بدعم الحريات المدنية في جميع المناطق.

2- بالنسبة للجهات الفاعلة المدنية السورية

للفاعلين المدنيين السوريين دور حيوي في تشكيل الفضاء المدني والدفاع عنه. يجب أن تتجاوز جهودهم المرونة وأن تتجه نحو التأثير الفعال في الإصلاح القانوني والمؤسسي والثقافي.

بناء التحالفات والشبكات الإقليمية: التنسيق بين القطاعات والمناطق الجغرافية للتغلب على التشرذم، وتعزيز الدعوة الجماعية، ومقاومة استراتيجيات فرق تسد. يمكن للتحالفات الواسعة أن تزيد من النفوذ وتضمن الأهمية على المستوى الوطني.

التفاعل البنّاء مع المسؤولين ذوي التوجه الإصلاحي: لا يتخذ كل المسؤولين موقف العداء. قد يفتح تمييز الحلفاء داخل المؤسسات – والعمل معهم استراتيجيًا –طرقًا للإصلاح الداخلي وإحداث تغيير تدريجي ولكنه مجدٍ.

قيادة أجندة الإصلاح القانوني: لا يجب على الفاعلين المدنيين الاكتفاء بالاستجابة للتطورات القانونية، بل عليهم صياغتها. إذ يمكن للمجتمع المدني من خلال صياغة المقترحات والمشاركة في المشاورات ومراقبة التنفيذ ضمان أن تكون الإصلاحات قائمة على التجارب الحياتية ومتوافقة مع أولويات المجتمع.

الاستثمار في التثقيف المدني: يتطلب تعزيز الثقافة الديمقراطية استثمارًا طويل الأمد في الوعي العام. من شأن ترسيخ القيم المدنية في المدارس والمراكز المجتمعية تعزيز المشاركة والتسامح والمساءلة من القاعدة إلى القمة.

تعزيز المعرفة القانونية: تمكين المنظمات والأفراد من فهم حقوقهم وواجباتهم بموجب القانون. تقديم التدريب القانوني، والأدلة سهلة الاستخدام، والدعم القانوني السريع الاستجابة لمساعدة الفاعلين المدنيين على التعامل مع البيئات القانونية المتغيرة والدفاع ضد القيود غير القانونية.

توثيق القيود المفروضة على الفضاء المدني: تطوير أنظمة مراقبة منظمة لتسجيل الانتهاكات وتتبع الأنماط والإبلاغ عن التقييدات التي تستهدف الفاعلين المدنيين. يعزز التوثيق الرصين جهود المناصرة ويدعم جهود المساءلة ويساعد في حماية الفضاء المدني إزاء التهديدات المستقبلية.

3- المجتمع الدولي

يؤدي المجتمع الدولي دورًا حاسمًا في ضمان الحفاظ على الفضاء المدني في سوريا وتعزيزه. يجب أن يتجاوز الدعم التمويل ليشمل تشكيل الظروف الهيكلية والقانونية والسياسية التي تتيح مشاركة مدنية هادفة.

جعل الحيز المدني أولوية دبلوماسية: ضمان أن تظل حماية الحقوق المدنية وزيادتها في صميم التواصل الدبلوماسي مع السلطات الانتقالية. يجب التعامل مع الفضاء المدني على أنه مؤشر أساسي للتقدم الديمقراطي – وليس قضية هامشية.

دعم الإصلاح القانوني والمؤسسي: تقديم المساعدة الفنية المستمرة لإصلاح القوانين الدستورية والإدارية والمدنية. الضغط من أجل إلغاء التشريعات القمعية ودعم تطوير أطر قانونية شاملة وقائمة على الحقوق تتوافق مع المعايير الدولية.

ضمان إتاحة التمويل ومرونته واستدامته: الابتعاد عن المنح قصيرة الأجل والقائمة على المشاريع. إعطاء الأولوية للتمويل الشامل والالتزامات متعددة السنوات وتبسيط عملية الحصول على المنح. يجب إيلاء اهتمام خاص لدعم المنظمات الناشئة والشعبية التي تواجه في الغالب أكبر العوائق في الوصول إلى التمويل.

دمج الفضاء المدني في رصد العملية الانتقالية: يجب إدراج الانفتاح المدني في جميع التقييمات للانتقال السياسي، إلى جانب مقاييس أخرى منها الانتخابات والأمن والاستقرار الاقتصادي. يمكن أن تساعد المراقبة المنتظمة في تحديد علامات الإنذار المبكر للتراجع وتوجيه الاستجابات الدولية المستهدفة.

الفضاء المدني ليس منّة تُمنح عند الاقتضاء. إنه حق أساسي لا بد من حمايته ومأسسته ودمجه في صميم الحوكمة. ومن دون أطر قانونية واضحة والتزام مؤسسي مستدام، تظل المشاركة هشة– عرضة لتغير القواعد وتقدير الأفراد والأجندات السياسية. تواجه سوريا الآن خيارًا حاسمًا. أحد المسارات يقودها إلى المشاركة الموجهة، الخاضعة لرقابة وتقييد. والآخر يفتح لها الطريق أمام حرية مدنية حقيقية – تعددية، وضرورية للتجديد الديمقراطي. لن يكتفي هذا القرار برسم معالم التعافي السياسي السوري، بل يمتد أثره إلى شرعيته وقدرته على الصمود على المدى الطويل. إذا ضاعت هذه الفرصة، فلن يكون مآل ذلك إرجاء التقدم فحسب، بل إغلاق الفضاء الذي لا غنى للسوريين عنه ليستعيدوا مستقبلهم ويبنوه وفق شروطهم وأولياتهم.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس